جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم:علوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر للفترة 2015_2023

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبتين:

لريس خولة

مسدورة رميصة

تحت إشراف الأستاذ:

د.غزازي عماد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
بن قيدة مروان	جامعة المدية	رئيسا
غزازي عماد	جامعة المدية	مشرفا
باصور كمال	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية:2025_2026

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2023)، من خلال دراسة انعكاساتها على معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات والإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء والتقارير الاقتصادية الرسمية، وقد تم التطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لها دورا مهما في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الصدمات الاقتصادية، خاصة خلال فترتي التمويل غير التقليدي وجائحة كورونا، كما بينت النتائج أن فعالية السياسة النقدية ظلت محدودة بفعل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وهيمنة قطاع المحروقات، وأظهرت الدراسة وجود تأثير متفاوت للسياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث كان أثرها أكثر وضوحا في التحكم بالتضخم وتحسين وضعية ميزان المدفوعات مقارنة بتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي، كما أكدت أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية :السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد الوطني

Abstract

This study aimed to analyze the impact of monetary policy on economic stability indicators in Algeria during the period 2015–2023 by examining its effects on inflation, unemployment, economic growth, and the balance of payments. The study adopted the descriptive-analytical approach, relying on data and statistics issued by the Bank of Algeria, the National Office of Statistics, and official economic reports. It also addressed the theoretical framework of monetary policy and economic stability.

The study concluded that monetary policy played an important role in maintaining economic stability and confronting economic shocks, particularly during the periods of unconventional financing and the COVID-19 pandemic. The findings also showed that the effectiveness of monetary policy remained limited due to the structural imbalances of the national economy and the dominance of the hydrocarbon sector. Furthermore, the study revealed that monetary policy had varying effects on economic stability indicators, with a more significant impact on controlling inflation and improving the balance of payments than on reducing unemployment and promoting economic growth. The study also emphasized the importance of coordination between monetary policy and other economic policies to achieve sustainable economic stability.

Keywords: Monetary Policy, Economic Stability, national economy.

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له.

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، على ما من به علينا من توفيق وتيسير ، وعلى كل النعم التي لا تعد ولا تحصى ، والتي لولاها ما كان لهاذا العمل أن ينتهي .

نتوجه بخالص الشكر والإمتنان لأوليائنا الأعزاء الذين كانوا دوما سندا ودعما في كل المراحل وتحليا بالصبر والدعاء والمحبة طيلة سنوات دراستنا وكانو ينتظرون هذه اللحظة بفخر كبير

كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف " **غزازي عماد** " على ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة ساعدتنا على تنظيم عملنا وتجاوز التحديات

لا يفوتنا أن نعبر عن إمتناننا الكبير للطاقم الإداري لجامعة يحي فارس كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية على حسن التعامل وعلى توفيرهم لظروف مناسبة سمحت لنا بخوض تجربة علمية مفيدة.

وأخيرا نخص بالشكر زميلاتنا اللواتي تعرفنا عليهن خلال مسارنا الجامعي فكن نعم الرفيقات والداعمات وجعلن من هذه السنوات تجربة مليئة ب المودة والمشاركة.

خولة، رميصة

إهداء

بكل فخر أهدي تخرجي وفرحتي التي انتظرتها طويلا إلى من كانوا الدعم والعطاء دائما

إلى من كان الداعم الأول لتحقيق طموحاتي، إلى النور الذي اضاء دربي، إلى العزيز الذي حملت اسمه

بكل فخر إلى معلمي الأول الرجل الذي سعى طول حياته لنكون الأفضل

_ أبي الغالي_

إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في هذه المرحلة، إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي، إلى

القلب الحنون، إلى من كانت دعواتها تحيطني

_ أمي الغالية_

إلى مصدر قوتي الداعمين والساندين إلى خيرة أيامي وصفوتها ، إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي

_ أخو اني الغاليين وأختاي الغاليتين_

إلى من حبهم يعلو فوق كل حب ، إلى نوري المضاء الذي لاينطفي

صديقاتي الغاليات

خولة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الناس على قلبي، أبي وأمي، اللذين كانا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وإلى إخوتي وعائلتي الكريمة الذين شجعوني ووقفوا إلى جانبي، وكانوا مصدر قوة وعون لي .

وإلى أساتذتي الأفاضل الذين أفادوني بعلمهم ونصحهم، وكان لهم فضل كبير في مسيرتي الدراسية.

كما أهدي هذا العمل إلى كل من دعمني بكلمة طيبة أو مساعدة صادقة، وأسهم في وصولي إلى هذه المرحلة.

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع، مع خالص المحبة والتقدير.

رميصة

.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحات
مستخلص الدراسة	**–**
شكر وتقدير	**–**
إهداء 1	**–**
إهداء 2	**-**
فهرس المحتويات	**–**
فهرس الجداول والاشكال	**–**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	**03**
المطلب الثاني: أهداف واتجاهات السياسة النقدية	**04**
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	**08**
المطلب الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية	**10**
المبحث الثاني :الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي	**11**
المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي	**12**
المطلب الثاني : أهمية الإستقرار الإقتصادي	**13**
المطلب الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي	**14**
المطلب الرابع: مؤشرات الإستقرار الإقتصادي	**19**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2023/2015)	
تمهيد	**29**
المبحث الأول :مسار السياسة النقدية الجزائر للفترة (2015–2023)	**30**
المطلب الأول : السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90	**30**

المطلب الثاني : السياسة النقدية في ظل القانون النقدي والمصرفي	**38**
المطلب الثالث :أدوات السياسة النقدية في الجزائر	**45**
المطلب الرابع : تطور المؤشرات النقدية (الكتلة النقدية)	**47**
المبحث الثاني انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر للفترة 2023/2015	**50**
المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2015-2023)	**51**
المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر (2015-2023)	**53**
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر (2015-2023)	**55**
المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2023)	**58**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
خاتمة	**63**
قائمة المصادر والمراجع	**67**

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد قانون النقد والقرض 90-10	33
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2015-2023)	48
03	التفاعل بين معدلات البطالة والكتلة النقدية (2015-2023)	51
04	تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية (2015-2023)	53
05	وضعية ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ومعدل نمو الكتلة النقدية (2015-2023)	56
06	معدل النمو والائتمان الموجه للاقتصاد (2015-2023)	58

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لـKaldor)	05
02	العلاقة ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف المباشرة والنهائية للسياسة النقدية	06

مقدمة

مقدمة

يعد الاستقرار الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فهو ما تسعى إلى تحقيقه معظم الدول، لما له من تأثير مباشر على رفاهية الأفراد و استقرار الأسواق المالية، حيث يحتل هذا الاستقرار مكانة محورية في الاستراتجيات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات، فتسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و الحد من التقلبات الاقتصادية التي تؤدي إلى التضخم أو الركود أو البطالة و من التحديات الكبرى التي تعرقل تحقيق هذا الاستقرار، تأتي الأزمات النقدية لتهديد الاقتصاد لاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف هياكلها الاقتصادية و أمام هذه التحديات اتجهت الدول إلى اعتماد سياسات اقتصادية متنوعة تهدف إلى احتواء الأزمات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وكذا تحفيز النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

ومن بين أنواع هذه السياسات السياسة النقدية حيث تعد من أهم أدوات التدخل الاقتصادي، والتي يتم بواسطتها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تقع مسؤولية تنفيذ هذه السياسة على عاتق السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من خلال قيامها بالرقابة الفعلية والحقيقية على المعروض النقدي بمختلف الوسائل والأدوات وذلك في ظل الاستقلالية العالية التي تتمتع بها السلطة النقدية من أجل ضمان سلامة السياسة النقدية من أجل ضمان سلامة السياسة النقدية وفعاليتها.

بالنظر إلى حالة الجزائر فقد شهدت السياسة النقدية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 عدة تحولات هدفت أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية ، خاصة بعد أزمة كوفيد 19فقد اعتمد بنك الجزائر على مجموعة من الأدوات النقدية مثل التحكم في الكتلة النقدية ،تعديل معدلات الاحتياطي الإجباري وتنظيم السيولة المصرفية ،بهدف الحد من التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار ودعم التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، كما اتجهت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إلى تطبيق سياسات أكثر مرونة لمواجهة انخفاض احتياطات الصرف والعجز في ميزان المدفوعات و رغم مساهمة هذه الإجراءات في التخفيف من الضغوط التضخمية وتحقيق قدر نسبي من الاستقرار النقدي إلا أن فعاليتها بقيت مرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات واعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على العائدات النفطية ، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن التأثير بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مؤشراته الأساسية.

إشكالية الدراسة: ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/2023؟

ويتفرع هذا السؤال الرئيسي إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

_ فيما تتمثل أهداف السياسة النقدية من المنظور الاقتصادي؟

_ فيما تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟

_ ما مدى انعكاس السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/2023؟

الفرضيات:

_ تتحدد أهداف السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

_ تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

_ تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في تبيان دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من طرف الدول، حيث يمكن الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على مؤشراته متمثلة في البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

_ عرض أهم أساسيات السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي.

_ التعرف على مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2015/2023، وكذا أهم الأدوات المطبقة في الجزائر.

_ كيفية تأثير السياسة النقدية على المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ،اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف التعاريف حول السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي وتحليل المعطيات كتطور الكتلة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما استمدت الدراسة أدواتها وبياناتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء كالجداول.

حدود الدراسة :

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزماني والمكاني:

الحدود الزمانية:

فقد ركزت الدراسة على الفترة الممتدة من 2015 – 2023 على أساس بداية نوع جديد للسياسات الإقتصادية المطبقة في الجزائر والاصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الإقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الإقتصادية لمعالجته.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية .

الصعوبات الدراسة:

_ صعوبة الإلمام بجميع المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي.

_ صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات الدقيقة.

_ نقص المراجع فيما يخص الاستقرار الاقتصادي.

_ الاستقرار الاقتصادي يحتوي على عدد كبير من المؤشرات.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة همشي عبد الكامل حطاب مراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000 . 2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد:10العدد:02السنة 2021جامعة تمنراست الجزائر، أين تناولت الإشكالية التالية :ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2019؟** وتهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

_ التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

معرفة تطور بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

_ تحليل أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية ومن أهمها: تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والموازنة العامة ويعتبر تخفيض التضخم الهدف الأول لها، ومن الصعب تحقيق كل أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأن أهداف السياسة النقدية غالبا ما تكون متعارضة.

2 . **دراسة بودبودة زهرة . راضية مصداع ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد و القرض 90 . 10:دراسة تحليلية ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد:07، العدد:01 ،مارس 2022جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي لجزائر ،أين تناولت الإشكالية التالية :ما هي توجهات السياسة النقدية في الجزائر إثر التعديلات التي لحقت بقانون النقد والقرض 90 . 10** ؟وتهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

تسليط الضوء على أهم الإصلاحات والمحطات البارزة التي قامت بها الجزائر في إطار إدارة سياستها النقدية التي لحقت به وكذا تقييم أثار التطورات الاقتصادية على السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2008 . 2018 ،حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية من أهمها : يعد قانون النقد والقرض 90 . 10 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد ،ولم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة العالم لها أهدافها و أدواتها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض و الذي منع لبنك الجزائر استقلالية أكبر في إعداد و تنفيذ السياسة النقدية.

3 . **دراسة رنان مختار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية و المصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23 . 09، جامعة الأغواط،الجزائر ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،المجلد :06 ،العدد : 01 2023** أين تناولت الإشكالية التالية : ما محاور الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية و المصرفية في الجزائر ؟ وما أهم المضامين المنظمة لقوانين القطاع النقدي و المصرفي في الجزائر ، وكذا التعرف على أهم التعديلات التي مرت بها القوانين المنظمة للقطاع النقدي والمصرفي في الجزائر ،قراءة في أهم الأهداف و المضامين في القانون 23 . 09 يتضمن القانون النقدي والمصرفي ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج متمثلة في مساهمة القانون رقم 90 . 10في استعادة البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد السياسة النقدية و القرض و تطبيقها ، مع مراجعة علاقته مع الخزينة العمومية، البداية الفعلية للإصلاحات المصرفية في الجزائر كانت في منتصف الثمانينيات من خلال

قانون رقم 86 . 12 الصادر في 19 أوت 1986 القانون رقم 88 . 06 الصادر في 12 جانفي 1988 بسبب الظروف الاقتصادية و السياسة التي سادت تلك الفترة.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين متكاملين. تبدأ بالفصل الأول الّذي يعرض الاطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي حيث تناولنا فالمبحث الأول مفاهيم حول السياسة النقدية ، أهدافها ، اتجاهاتها ،أدواتها وكذا عوامل نجاحها ، أما فالمبحث الثاني فقد تناولنا مجموعة من المفاهيم حول الاستقرار الاقتصادي ، أهميته ، سياساته و أهم مؤشراته المتمثلة في البطالة ،التضخم ،ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ، كما يختص الفصل الثاني بالجانب التطبيقي لدراسة السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 ، تم التطرق إلى أدوات المطبقة في الجزائر وكذا تحليل تطور المؤشرات النقدية الكتلة النقدية ،وكذا انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من 2015 إلى 2023.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة لقيام البنك المركزي باتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة النقدية بشكل عام، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للسياسة النقدية.
- **المبحث الثاني:** الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

سنتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، اتجاهاتها، أدواتها وعوامل نجاح السياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

- ❖ هو مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة[1].
- ❖ هو كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة ورقية أو سندات حكومية.
- ❖ هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة والمحافظة على استقرار العام للأسعار[2].
- ❖ هو مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود[3].
- ❖ هو عبارة عن التحكم في النقود المتاحة للتداول وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسة المالية [4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستجدات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 272.

[2] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مسيلة، 2013، ص 294، 296.

[3] بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار حالة الجزائر (1990 – 2005) شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية التسيير، جامعة والي براهيم، سنة 2005–2006، ص ص 07، 08.

[4] عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الثانية، 2008، ص 145.

❖ هي أداة تشمل على مجموعة من القرارات والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير النقدية التي تقوم بها السلطة ممثلة في البنك المركزي للتحكم في كمية وعرض النقود والعوامل المؤثرة فيه للتأثير في نشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة [1].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص تعريف شامل عن السياسة النقدية هي الآلية يقوم بتطبيقها البنك المركزي في فترة زمنية معينة عن طريق أدوات للتأثير وتحكم في المعروض النقدي والائتمان للاستثمار الوطني والرقابة على نشاط المصرفي خاصة عمليات الائتمان وحركية العملات للوصول إلى أهداف على رأسها تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار والمعدلات المصرف وحجم الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهداف واتجاهات السياسة النقدية

تتحدد فعالية السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأهداف والاتجاهات التي تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي، بين التوسع والانكماش، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام.

أولا.أهداف السياسة النقدية:

تسعى البنوك المركزية لتحقيق مجموعة من الأهداف النهائية من أهمها:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار :يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

2. تحقيق العمالة الكاملة (الوصول لمستويات التشغيل :(أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع.

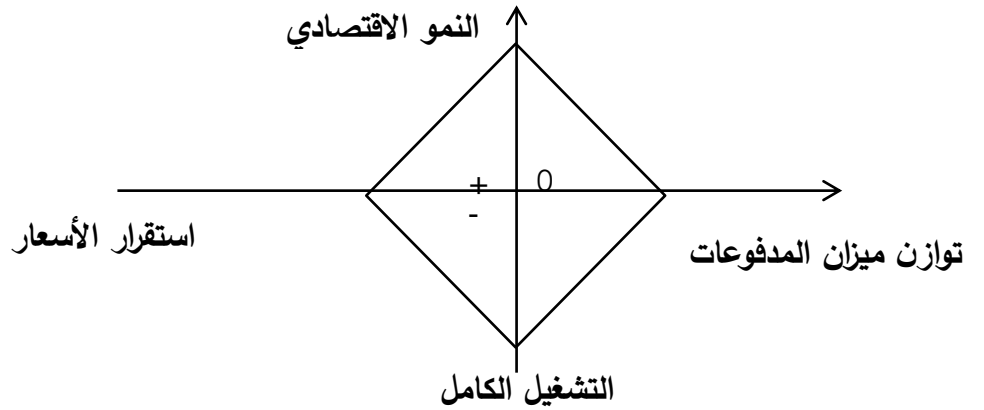
3. تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :يرتبط هذا الهدف ببعد في التحقيق العمالة الكاملة فالنمو الاقتصادي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل ورفع الإنتاج.

[1] مصطفى قسيمة، كمال فايدي، دور السياسة النقدية في تحقيق المالي في الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، العدد 01، جوان 2012، ص 31.

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة :ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج ويجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات ويتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة الخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات وفي الغالب لا يتساوي طرفا ميزان المدفوعات فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور[1].

شكل رقم (01): يبين الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لـKaldor)



المصدر: عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 34.

ولكن لا يمكن للبنوك المركزية تحقيق الأهداف النهائية مباشرة، حيث يلزم ذلك أولاً قدرة البنك المركزي في التأثير في مستوى المعروض النقدي وأسعار الفائدة بما يمكنها من بلوغ الأهداف النهائية المحددة.

بالتالي تتمثل كل من المجملات النقدية وأسعار الفائدة متوسطة الأجل الأهداف المباشرة للسياسة النقدية التي يتعين على البنك المركزي التأثير عليها مما يساعد على بلوغ الأهداف النهائية بدورها تنقسم الأهداف للمباشرة والوسيطة ممثلة في مجملات النقدية وأسعار الفائدة التي يمكن للبنك المركزي بلوغها في الأجل القريب ممثلة في الاحتياطات الفائضة للبنوك وأسعار الفائدة قصيرة الأجل لتحقيق الأهداف

[1] بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي – الدار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 43.

المباشرة الوسيطة والنهائية ليست نهائية وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف في الوسيطة التي بدورها وسيلة لتحقيق الأهداف النهائية تستخدم المصارف المركزية مجموعة من الأدوات السياسة النقدية.

شكل رقم (02): العلاقة ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف المباشرة والنهائية للسياسة النقدية

أهداف النهائية	أهداف مباشر وسطية	أهداف مباشرة تشغيلية	أدوات سياسية النقدية
الاستقرار السعري **رفع معدلات النمو الاقتصادي** **زيادة مستويات التشغيل**	المجملات النقدية MAN CTARRY AGGREGATES اسعار الفائدة متوسطة وطويلة اجل	الاحتياطات الفائصة للبنوك Rescrves excess اسعار الفائدة قصيرة الأجل	أدوات مباشرة أدوات غير مباشرة

المصدر: عبد الهادي يوسف، (1997)، "السياسة النقدية واستهداف التضخم" دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، معهد صندوق النقد الدولي، عمان، يونيو[1].

ثانيا.اتجاهات السياسة النقدية:

1. السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف أساسا إلى معالجة الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد ببلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي حد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات [2].

وهي طريقة حذرية لمعالجة المشكلة وتؤسس على اتخاذ إجراءات معاكسة تماماً للضغوط التضخمية بشكل وقائي يحصل إلى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد، تطلق عليها تعبير الإنكماش، فالإنكماش يتمثل في الحركة والفعل اللذان من شأنهما إفشال من نمو المعروض النقدي وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي والتقييد في الإنفاق بأنواعه الثلاثة (الحكومي – الخاص والاستثماري)، والسياسة

[1] محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشبابية، الوطن العربي، العدد 17، 2021، ص ص 16، 17.

[2] سعدوني محمد، مطبوعة السياسة الاقتصادية الكلية موجه للطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة طاهري محمد بشار 2021-2022، ص 38.

النقدية الانكماشية في نشاط الحكومة والنشاط المتواصل بل يؤثر عليه بشكل غير مباشر والإنكماش من نظر النظام الإنتاجي فهدفها استقرار الأسعار من التسبب في ركود حاد أو تجميد النمو.

ويمكن إذن الاستدلال على الإنكماش من خلال المؤشرات الثلاثة الأساسية في الاقتصاد الإنماء والتشغيل وميزان المدفوعات. فعلى عكس التضخم تنخفض الأسعار وتزداد البطالة وليس بالضرورة تحقيق فائض في الميزان المدفوعات لأن هذا يعتمد على عوامل أخرى [1].

2. السياسة النقدية التوسعية:

عندما يكون الاقتصاد في ركود (كساد)، فالدولة عن طريق البنك المركزي تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعاً لزيادة في الناتج المحلي الخام وتخليص من حدة البطالة [2].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي تستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح ويوجد نوعان من الأدوات، أدوات مباشرة التي تبحث على الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك عندما تمنح القروض وأدوات غير مباشرة والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

1.الأدوات المباشرة (الكيفية):

تختلف الأدوات المباشرة والكيفية كونها تشرف مباشرة الأدوات الكيفية من عكس الأدوات غير المباشرة التي تعتمد أدوات كمية ويميز صندوق النقد الدولي (FMI) بين كلاهما بطرقتين:

- تتحدد الأدوات المباشرة بدلاً من الأسعار (معدلات الفائدة) والكميات (القروض) من خلال التنظيمات، في حين تعمل الأدوات غير المباشرة عن طريق السوق من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب الأساسية، تستهدف الأدوات المباشرة التي تكون في شكل سقوف ائتمانية بشكل أساسي ميزانيات البنوك التجارية بينما تستهدف الأدوات غير المباشرة ميزانية البنك المركزي بل تؤثر في السيولة البنكية وسعر الفائدة في سوق النقدي.
- وتتمثل أدوات السياسة النقدية المباشرة فيما يلي:

[1] زينب عرض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات المجلس الحقوقية، بيروت – لبنان، 2005، ص ص 268، 269.

[2] بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1.1.الإقناع الأدبي :بما أن البنك يتمتع بسلطة إصدار تراخيص وتصاريح للبنوك لا يمنع و ينظم كذلك النظام المصرفي، فإن ذلك يفتح البنوك باتباع بعض المسارات لتقييد عملية الإقراض أو التوسع فيها، تعبئة الادخار وتشجيع التصدير من خلال الدعم وهي مسارات قد لا تتمكن البنوك من اتباعها بمجرد اعتمادها فقط على تقييم العوائد والمخاطر [1].

2.1.سياسة الانتقائية للقروض :تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملاً مباشراً بين البنك المركزي و البنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيهه نحو قطاع أو على حساب قطاع، فسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات ولتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع.

3.1.سياسة تأطير الائتمان :دقة في سياسة تأطير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونياً وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتكون ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد من نوع اقتصاد الاستدانة ويسمى أيضا بتخصيص الائتمان استخدم في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.

ففي فترات التضخم مثلاً، تشمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى قطاعات لا تتعلق بمعيار داخل قروض، ما في حالات التضخم الجامح فتكون سياسة تأطير القروض اجبارية بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة واستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا 1948 كما تصاحب هذه السياسة بإجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، وقد لأنه لم يحققا نظام تأطير القروض في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض (سواء المقدمة للاقتصاد أو للخزينة) ويعود هذا إلى:

- غياب تأثيره على القروض المقدمة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

[1] آسيا عطل – دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم – مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022-2023، ص 83.

- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى مدار سندات دين أو حتى الاقتراض من النقد الأجنبي[1].

4.1.قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :هي أداة تقوم بها البنوك المركزية بتعاون مع شركات والأفراد والبنوك التجارية تأديتها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة واستثنائية مثل تقديمها للقروض لبعض القطاعات الاقتصادية عند عجز البنوك التجارية عند ذلك [2].

2.الأدوات غير المباشرة (الكمية):

يدخل تحت هذا النوع من القيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها على قوى السوق ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة ولذا توصلها للأهداف المطلوبة منها، يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى سوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم ومعدل احتياطي الإلزامي.

1.2.عمليات السوق المفتوحة :يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة والمستندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة وقصيرة وطويلة أجل، سواء بطريقة غير مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك لتعاون مع البنوك والأفراد والشركات.

آمالاً أهداف تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في بعدين أساسيين هما:

- تأثير على الحجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو نقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.
- محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة من السوق النقدي والسوق رأس المال بحيث يتم تحريكها بطريقة منسقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.
- محاولة التغلب على آلية تقلبات موسمية وعرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والناتجة في عوامل السوق [3].

---

[1] بن الدين محمد أمين – دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990 – 2005) – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2005–2006، ص 11، 12.

[2] سعدوني محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 43.

[3] عادل فاطمة الزهراء – مطبوعة مدخل الاقتصاد النقدي – جامعة طاهري محمد بشار – 2019–2021، ص ص 74، 75.

2.2.نسبة الاحتياطي القانوني :إن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي اجباري لدى البنك المركزي الذي يستخدم هذا الأخير كوسيلة ضغط على البنوك التجارية في خلق النقود الائتمانية فإذا أراد البنك المركزي الزيادة من الكتلة النقدية الكتابية فإنه يقلل من نسبة الاحتياطي الإجباري وإذا أراد التقليل من حجم النقود المعروضة فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري.

3.2.معدل إعادة الخصم :هو السعر الذي يتلقاه البنك المركزي عندما يعيد خصم الأوراق التجارية التي يملكها البنوك التجارية، فحينما يريد البنك المركزي التقليص من حجم الائتمان يرفع من معدل إعادة الخصم ومنه ما يكون في حالة توسعيه يخفض من هذا المعدل ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم أولاً على كلفة حصول البنك التجاري على الموارد النقود الإضافية التي يقدمها وثانياً على كلفة الائتمان الذي تضعه البنوك تحت تصرف عملائها من وحدات الاقتصادية غير المصرفية وذلك من خلال طريقتين :

- تغيير معدل الخصم صعوداً وهبوطاً، فبارتفاعه يشجع البنوك التجارية على الاقتراض بتكلفة أقل وبارتفاعه لا يشجعهم على الاقراض نظراً لارتفاع تكلفة المقترضة.
- رفض منح القروض في حالة وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد حتى وإن كانت هناك طلبات متزايدة على القروض ففي سياسة النقدية السليمة تتطلب رفضها في هذه الحالة [1].

المطلب الرابع: عوامل نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل اقتصاد ما إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط تتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف بدقة نظرا لتعارض التأثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضح ومحدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة ومرونة الأسعار.
- سياسة الاستثمار: منح الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.

[1] زاهية ترام – محاضرات في الاقتصاد النقدي، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص ص 90، 91.

- نظام سعر الصرف إذ أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذو سعر الصرف الحر أكثر من اقتصاد ذو سعر الصرف الثابت.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث أنه كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، وهو ما يجعلها تحقق نجاعتها وفعاليتها.
- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية.
- إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلباً على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، يتم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.
- حالة نشاط السوق الموازي، إذا كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن من التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.
- توافر نظام معلوماتي فعال: إذ أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته [1].

المبحث الثاني :الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي

في ظل التقلبات والأزمات التي تعصف بالإقتصاد العالمي بين الحين والآخر تبرز قضية الإستقرار الإقتصادي كصمام أمان يحمي الدول من الهزات العنيفة ويوجه مسارها نحو التنمية،وللإحاطة بهذا المفهوم من جوانبه المختلفة يخصص هذا المبحث لتناول الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي من خلال تدرج موضوعيحيث يبحث المطلب الأول في الماهية والمفهوم، ويبرز المطلب الثاني الأهمية البالغة لترسيخ هذا الإستقرار، بينما يستعرض المطلب الثالث السياسات الإقتصادية (المالية والنقدية)

[1] بن قدور علي – يبرير محمد – مرجع سبق ذكره – ص ص 51،50.

الموجهة لدعمه، وصولا إلى المطلب الراب الذي يستعرض المؤشرات القياسية التي تعكس مدى تحقق هذا الإستقرار على أرض الواقع.

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي

يمكن تحديد مفهوم الإستقرار الإقتصادي في النقاط التالية:

إن الإستقرار stabilité في معجم اللغة الفرنسية صفة لما هو مستقر وهو الذي يحافظ على توازنه والذي لا يتغير أو يدوم في مكانه لفترة طويلة، ويمكن التعبير عن الإستقرار للعديد من المجالات فالإستقرار السياسي متعلق بالقدرة على تجنب الأزمات السياسية وللحفاظ على المعايير بدون تغييرات كبيرة والإستقرار الإقتصادي يمكن الحصول عليه عندما لا تكون هناك تغيرات هامة في الإنتاج والدخل الوطني والتشغيل والأسعار، فالتضخم يهدد الإستقرار الإقتصادي للدولة[1].

يعرف الإستقرار الإقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار[2].

يعرف أيضا بأنه منظومة الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تستهدف الحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، بالإضافة إلى ضمان إستقرار معدلات الفائدة والأسواق المالية فضلا عن السعي لرفع معدلات النمو الإقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل.[3]

---

[1] أنظر الموقع الإلكتروني http://lesdefinitions.fr/stabilite%20.(visite تاريخ الإطلاع 2026/04/03 على الساعة09:36.

[2] محمد سلمان سلامة،الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015، ص251.

[3] مسعود دراوسي،مفهوم التوازن والإستقرار في الفكر الإقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الإقتصادي العام في الجزائر،مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة،المجلد 10،العدد01،جامعة الجزائر،2006، ص145.

وفي تعريف آخر يشير إلى الإستقرار بأنه كل ما يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الإستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية[1].

مما سبق يتضح أن الإستقرار الإقتصادي هو حالة التوازن العام التي يغيب فيها الخلل الهيكلي عن مفاصل الإقتصاد وتتجسد هذه الحالة في تحقيق التشغيل الكامل للموارد وإستدامة النمو، والسيطرة على التضخم عند مستويات متدنية، إلى جانب إستقرار ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : أهمية الإستقرار الإقتصادي

تنبع أهمية تحقيق الإستقرار الإقتصادي من كونه يمثل الأرضية الصلبة التي تضمن إستمرار النشاط الإنتاجي وحماية المجتمع من الهزات المفاجئة، وتتلخص هذه الأهمية في النقاط والأبعاد التالية[2]:

_ تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي :تعتبر البيئة الإقتصادية المستقرة (التي تغيب فيها التقلبات الحادة في الأسعار والصرف) أكبر حافز للمستثمرين، حيث تمكنهم من التنبؤ الدقيق بالتكاليف والأرباح المستقبلية مما يدفعهم لضخ رؤوس الأموال في مشاريع طويلة الأجل.

_ حماية القوة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة :من خلال كبح جماح التضخم والحفاظ على إستقرار الأسعار، حيث يضمن الإستقرار الإقتصادي عدم تآكل الدخول الحقيقية للأفراد مما يحافظ على مستوى معيشتهم ويحقق السلم والرفاه الإجتماعي.

_ الحد من معدلات البطالة :الإستقرار يدعم استمرارية المشاريع القائمة وتوسعها مما يولد فرص عمل جديدة بشكل دائم ويقلل من نسب البطالة ويستوعب الطاقات البشرية في المجتمع.

_ تعزيز مكانة العملة الوطنية والإحتياطيات الأجنبية :عندما يستقر الإقتصاد تزداد الثقة في العملة المحلية محليا ودوليا مما يساهم في إستقرار سعر الصرف وتفادي هجرة رؤوس الأموال للخارج وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

_ تمكين الدولة من التخطيط التنموي طويل الأجل :في ظل غياب الأزمات والتقلبات العنيفة تستطيع الحكومات رسم خطط تنموية واضحة ومستدامة لسنوات قادمة وتوجيه الموارد بفعالية نحو تطوير البنية التحتية والقطاعات الحيوية كالتعليم والصحة.

---

[1] إبراهيم متولي ،حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار السياسية في تعجيل النمو الإقتصادي،دار الفكر الجامعي، اللإإسكندرية،2011، ص373.

[2] عمر صقر، العولمة والسياسات الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،ص152.

من خلال ما سبق تبرز أهمية الإستقرار المالي والإقتصادي على المستويين المحلي وحتى على المستوى الدولي، وذلك لمدى الترابط القوي بين مختلف الإقتصاديات عبر العالم، إذ يؤدي حدوث أزمة ما في أي مكان إلى إنتشار وإنتقال آثارها بسرعة إلى باقي إقتصاديات الدول ولهذا فان الإستقرار الإقتصادي هو مسألة تعني كل إقتصاديات العالم سواء المتقدمة، الناشئة وحتى النامية منها.

وكان هناك إجماع معظم الإقتصاديين خاصة في العقود الأخيرة على أن المدخل التحقيق الإستقرار الإقتصادي هو تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار لما له من آثار إيجابية على مختلف مركبات الإقتصاد الكلي ، لكن حدة وتكاليف الأزمات المالية ومنها الأزمة المالية الحالية جعلت من إستقرار النظام المالي والمصرفي أمرا ضروريا ومطلوبا بشدة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستدامة النمو على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي

لتحقيق الإستقرار الإقتصادي تعتمد الحكومات على أداتين تقليديتين في نطاق الإقتصاد الكلي هما: السياسة النقدية والسياسة المالية، إلا أن معالجة بعض الإختلالات العميقة قد تدفع السلطات إلى تفعيل نوع آخر من السياسات المتخصصة، وهي السياسات الهيكلية.

1.السياسة النقدية

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الإقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم وإستقرار الإنتاج، ولما كانت كل من الأسعار والأجور في الأجل القصير عادة ما يتم تصحيحها فورا، فإن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، وهذا هو السبب في أن السياسة النقدية التي تديرها عموما البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو،ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموما خط الدفاع الأول في تثبيت الإقتصاد أثناء فترات الركود الإقتصادي يرد الإستثناء في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف سعر الصرف[1] لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغييرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين، فانه من الصعب سياسيا إلغائها ناهيك على أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم، وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الإستقلالية للسلطة المتحكمة بها (السلطة النقدية).

[1]– كوشي ماثاي، عودة للأساسيات: ماهي السياسة النقدية مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009، المجلد 46 العدد 3،ص ص 46_47.

2. السياسة المالية

تتمثل السياسة المالية في إستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الإقتصاد،وتستخدم الحكومات عادة السياسة المالية لتعزيز النمو القوي والمستدام وتقليل أعداد الفقراء[1]، وتاريخيا تراوحت أهمية السياسة المالية كأداة للسياسة الإقتصادية بين التعاظم والتضاؤل، فقبل عام 1930 ساد نهج التدخل الحكومي المحدود وحرية النشاط الإقتصادي، ومع إنهيار سوق الأوراق المالية والكساد العظيم ضغط صناع السياسة من أجل أن تقوم الحكومات بدور إستباقي بدرجة أكبر، وفي العقود الأخيرة قللت البلدان مرة أخرى من حجم ووظيفة الحكومات مع تولي الأسواق دورا أكبر في تخصيص السلع والخدمات، وتبرز أهميتها كثيرا في فترات الأزمات.

فإذا كانت البنوك المركزية في إطار السياسة النقدية تستهدف النشاط بشكل غير مباشر بالتأثير على عرض النقد من خلال تصحيح أسعار الفائدة، وإشتراطات الإحتياطي المصرفي،وبيع السندات الحكومية، والصرف الأجنبي، فإن الحكومات تؤثر على النشاط الإقتصادي في إطار السياسة المالية بتغيير مستوى الضرائب وأنواعها ومدى وتكوين الإنفاق، ودرجة وشكل الإقتراض وتؤثر الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر على طريقة إستخدام الموارد في الإقتصاد[2]، وتساعد المعادلة الأساسية لحساب الدخل القومي على بيان كيف يحدث ذلك:

الناتج المحلي الإجمالي= الإستهلاك الخاص + الإستثمار الخاص + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات + الصادرات الصافية . (C + I + G + NX = GDP)، ويمثل GDP قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الإقتصاد، أما الطرف الآخر فيوضح مصادر الإنفاق أو الطلب الكلي، وتوضح هذه المعادلة أن الحكومات تستطيع أن تؤثر على النشاط الإقتصادي بالتحكم بشكل مباشر في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والتأثير على

الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص والصادرات الصافية بشكل غير مباشر من خلال إجراء تغييرات في الضرائب والتحويلات والإنفاق.

وإلى جانب توفير السلع والخدمات فان أهداف السياسة المالية تتباين، فعلى المدى القصير قد تركز الحكومات على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، ومثال ذلك: تنشيط إقتصاد في حالة ركود، أو محاربة تضخم في طريقه للإرتفاع، أو المساعدة على التقليل من أوجه الضعف الخارجية، وعلى المدى

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية " التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،ص 22.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، الأردن،2006، ص452

الطويل يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز النمو المستدام أو تقليل أعداد الفقراء بأعمال على جانب العرض لتحسين البنية التحتية أو التعليم[1].

ويكون عمل السياسة المالية في أوقات الأزمات خاصة المتعلقة بالركود منها بالتأثير على النشاط من خلال قناتين هامتين هما: عوامل تحقيق الإستقرار الأوتوماتيكية والحوافز المالية (الإنفاق أو الضرائب التناسبية)، وتصبح عوامل تحقيق الإستقرار نافعة عندما تتغير مستويات إيرادات الضرائب والإنفاق ولا تعتمد على أعمال معينة بل تعمل في علاقة بدورة الأعمال، فمثلا عندما يتباطأ الناتج أو ينخفض، فيتناقص مبلغ الضرائب الذي يتم تحصيله لأن أرباح الشركات ودخول دافعي الضرائب تنخفض، ومن المحتمل أيضا أن تزيد مزايا البطالة والإنفاق الإجتماعي الأخر أثناء الكساد، وهذه التغيرات الدورية تجعل السياسة المالية توسعية أوتوماتيكيا أثناء فترات الكساد وإنكماشية أثناء فترات الإنتعاش، وترتبط عوامل تحقيق الإستقرار الأوتوماتيكية بحجم الحكومة وتميل لأن تكون أكبر في الإقتصاديات المتقدمة، وحيثما تكن هناك عوامل تحقيق الإستقرار تكن هناك حاجة أقل للحوافز (كتخفيض الضرائب والدعم أو برامج الأشغال العامة، طالما أن كلا النهجين يساعدان على تخفيف آثار هبوط النشاط الإقتصادي.

3. السياسة التنظيمية والرقابية

جرت العادة على أن السياسة النقدية والسياسة الرقابية تعتبران من المواضيع المنفصلة، حيث تتعلق السياسة النقدية بالإقتصاد الكلي والسياسة الرقابية والتنظيمية ترتبط بالإقتصاد الجزئي، وتتعلق السياسة النقدية بالعرض النقدي والسياسة الرقابية تتعلق بأمان وسلامة البنوك[2].

وتتداخل السياسة النقدية والسياسة الرقابية والتنظيمية في كونهما يتدخلان في النشاط الإقتصادي ويعملان على توفير السلامة المصرفية وتعمل السياسات الرقابية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تحقيق الإستقرار المصرفي والحفاظ على ملاءة المصارف، ويكون ذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات مثل معامل رأس المال ومعامل السيولة.[3]

---

[1] مارك هورتون و أسماء الجنايني، عودة للأساسيات : ما هي السياسة المالية،المجلد46،العدد 2، يونيو 2009، ، ص ص 52_53.

[2] Joseph Stiglitz Et Bruce Greenwald, Économie Monétaire: Un Nouveau Paradigme, ECONOMICA, Paris, 2005, p186.

[3] Olivier Blanchard, Giovanni Dell'arricia & Paolo Mauro, "rethinking macroeconomic policy", IMF staff position note spn/10/03, February 12, 2010. P 6.

ويوجد إتجاه لدى الدول المتقدمة للفصل بين السلطة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتلك المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي،حيث يعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، أما الوظائف المتعلقة بالرقابة علـى الجهاز المصرفي فيمكن أن تكون ضمن مسؤولية البنك المركزي كما هو الوضع في أستراليا ونيوزلندا، أو أن يعهد بها إلى سلطة أخرى غالبا ما تتبع وزارة المالية أو هيئـة فنيـة متخصصة – كما هو الوضع في كندا وسويسرا والمملكة المتحدة، أما في الولايات المتحدة

الأمريكية فيشترك في مهمة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي كل من مجلس الإحتياطي الإتحادي ووزارة المالية والهيئة الاتحادية للتامين على الودائع.[1]

4. السياسات الهيكلية

تأخذ هذه السياسات مكانها خاصة في الإقتصاديات النامية والناشئة كما كانت عليـه الحال خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وفي ظل الصعوبات الإقتصادية الهيكلية والمزمنة، والتي هي عبارة عن توليفة من إختلال شديد في موازين المدفوعات وإرتفاع في معدلات التضخم وبطء معدلات النمو وإرتفاع في معدلات البطالة، وهذا نتيجة أسباب داخلية متعلقة بطريقة أداء الحكومات للإقتصاد (ضعف المؤسساتوالسياسات)، أو إلى أسباب خارجية تعود أساسا إلى الصدمات الخارجية (تدهور معدلات التبادل، إرتفاع أسعار الفائدة العالمية...)، الأمر الذي يؤدي حتما إلى أزمة مديونية خارجيـة حادة جدا، وإستجابة لهذه الوضعية وبناءا على تجربة المؤسسات المالية الدولية في دعم إستقرار الدول وتحفيزها على النمو، وضع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامجا تصحيحيا للإقتصاديات التي تعاني من الأزمات يحمل اسم " برامج التصحيح الهيكلي[2]، حيث تهدف هاتين المؤسستين إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

_ إعانة الدول على إستعادة التوازن بين العرض والطلب، وتقليص الضغوط التضخمية وإعادة التوازن الموازين المدفوعات وتجاوز تراجع معدلات النمو.

_ ضمان سلامة النظام المالي الدولي.

وعموما يتضمن محتوى برنامج التعديل الهيكلي مزيجا من مختلف السياسات نوضحها فيما يلي:

[1] أحمد شعبان محمد علي، انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007، ص 178.

[2] -Benzaroure Choukri, macroeconomic policies for structural adjustment policies, 2001, p3 Sur le site: www.mpra.ub.uni-munchen.de/14980. 10/01/2010.

1.4:سياسات تسيير الطلب

في حالة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته فان زيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى إرتفاع في الأسعار وحصول ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات،وفي هذه الحالة يكون هدف تسيير الطلب هو تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي زائد صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، مع ضمان النمو المتكافئ في معدل النمو بالنسبة للطلب والعرض، وعليه هذه السياسات تحقق هدفين في أن واحد، إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

وتتمثل أدوات سياسات تسيير الطلب في:

_ **السياسة النقدية:** وذلك بمراقبة المضاعف النقدي عن طريق رفع الإحتياطي الإجباري، وتحريك أسعار الفائدة نحو الإرتفاع و وضع أرقام مستهدفة للتضخم.

_**السياسة المالية:** وذلك عن طريق زيادة الموارد وتقليص النفقات (تخفيض الإستثمار الحكومي في الأجل القصير وتقليص ميزانية التسيير)، وكذلك خوصصة المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة الوظيف العمومي.

2.4:.سياسات تحويل الطلب:

وتتضمن سياسة سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة.

3.4:سياسات العرض

وتأتي لتقليص الآثار السلبية لسياسات تسيير الطلب على الناتج، والناتجة عن تقلص الطلب الكلي، وتعرف بأنها إجراءات مصممة للرفع المباشر من الحوافز الموجهة للقطاع المحلي المنتج وقدراته الإنتاجية لتحقيق عرض إضافي حقيقي من السلع والخدمات عند مستوى معين من الطلب الإسمي ويمكن أن تحتوي فئتين إثنتين هما:[1]

- **الفئة الأولى:** تندرج فيها السياسات التي ترفع من قيمة الناتج المحلي الجاري، من خلال تحسين فعالية توجيه الموارد النادرة ومختلف عناصر الإنتاج لإستعمالات أخرى، وتتضمن الإجراءات المقلصة للتشوهات التي تنشئ الفجوة بين الأسعار المطبقة والتكاليف الحدية،وكذلك تشوهات تقلبات سعر الصرف ومراقبة الأسعار.

[1] Andrew D.CROCKETT, "Stabilisation policies in developing countries, some policy considerations", IMF Staff Paper, Vol 28, March 1981, p 69.

- **الفئة الثانية:** تحتوي على الإجراءات الهادفة على حث نمو الطاقة الإنتاجية ويقع تحت هذه الفئة الحوافز التي ترفع من:

_ معدل تشكيل رأس المال الثابت المحلي.

_ توسيع التعليم و برامج تأهيل القوى العاملة.

_ حث الإختراع التكنولوجي.

4.4: سياسات ترفع من معدل النمو الإقتصادي : ويكون ذلك من خلال ما يلي:

_ **الرفع من معدل الإستثمار** : إذ أن معدل النمو مرتبط أساسا بمستويات الإستثمار المسجلة ويتحدد الإستثمار بدوره بحجم الإدخار المحلي، أي أن معدلا أعلى للنمو في الناتج يقتضي الرفع من القدرة الإدخارية عن طريق تحسين الإدخار العمومي (تحسين الوضعية الميزانية)،وتحسين الإدخار الخاص(من خلال آلية سعر الفائدة).

_ الرفع من عوائد الإستثمار.

_ جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره يزيد في الطاقة الإنتاجية ويضمن عوائد عالية[1].

5.4:سياسات تسيير المديونية :

حيث أنه لتحقيق معدل نمو معتبر ودائم وتوازن مستمر في ميزان المدفوعات، وإستعمالا أمثلا للموارد المتاحة من الخارج، فإن الصندوق يطرح في إطار برامج التصحيح سياسة تسيير الدين الخارجي أساسا كخطوط عريضة لتحديد حجم التمويل الملائم وحاجات البلد الحقيقية في الأجل القصير، وفي حالة ندرة الموارد الخارجية تفترض إستراتيجية الدين حول إعادة جدولة مخزون الديون.

المطلب الرابع: مؤشرات الإستقرار الإقتصادي

يتحقق الإستقرار الإقتصادي في الدول عند بلوغ مستويات التشغيل الكامل والحفاظ على ثبات الأسعار بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولتتبع هذا الإستقرار وقياسه تستخدم عدة مؤشرات رئيسية سنستعرضها في المحاور التالية:

أولا: التضخم

يعتبر التضخم من الموضوعات المهمة التي تحظى بإهتمام كبير من قبل متخذي القرار وهو الإرتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص

[1] Benzaroure Choukri, macroeconomic policies for structural adjustment policies, op. cit, p 26-34.

القوة الشرائية للنقود للتضخم تأثير على الإقتصاد بإعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى إستقرار هذا الأخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم إستقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الإدخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الإستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث إختلال يكون سببا في عدم إستقرار الأسعار.[1]

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الإقتصادي للبلد لهذا تعمد السياسات الإقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على إستقرار الإقتصاد لأي بلد والذي يمكن قياسه على النحو الآتي[2]:

معدل التضخم = مستوى الأسعار في السنة الحالية – مستوى الأسعار في السنة السابقة / مستوى الأسعار في السنة السابقة ×100

والتضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط يتمثل في إرتفاع الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات فتسير القوة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية بإتجاه عكسي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار ومن أشهر المفاهيم المتعارف عليها ذلك القائل بأن التضخم هو " نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".[3]

1. أنواع التضخم

هناك معايير عديدة لتحديد أنواع التضخم وهي غير منفصلة عن بعضها البعض بل مترابطة ومتشابهة أي قد يتضمن نوع من التضخم نوعا أخر أو أنواع أخرى، كما أن حدوث نوع معين من التضخم يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى، فضلا عن الصفة المشتركة لها ألا وهي عجز النقود عن أداة وظائفها كاملة.

---

[1] إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وإقتصاد دولي جامعة بسكرة،2013، ص47.

[2] غادري نوال،دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرارالإقتصادي في الجزائر (1990_2014) دراسة قياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترأكاديمي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي،2017، ص27.

[3] ميلود وعيل،دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (200_2016)،مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد03،2017،ص52.

1.1.المعيار الأول: وفقا لحدة التضخم وشدته: يمتن التمييز بين نوعين وهما:

ـ التضخم التدريجي (الزاحف): وهو عبارة عن إتجاه المستوى العام للأسعار بالإرتفاع بصور بطيئة وتدريجية حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية بالنسبة لمعظم الإقتصاديات ولا سيما الرأسمالية المتقدمة التي تميزت بهذا النوع من التضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[1]

ـ التضخم الجامع (المفرط): ويعد أخطر أنواع التضخم على الإقتصاد القومي ويعزى هذا النوع من التضخم الى المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة والتي يقابلها نقص في كمية المعروض السلعي ويتميز الزيادة بإرتفاع حاد في معدلات الأسعار، يعقبها إرتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي تؤدي إلى إرتفاع آخر في الأسعار ومن ثم تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها مستودعا للقيمة أو وسيلة للتبادل نظرا لتدهور قيمتها وفقدانها لقوتها الشرائية[2].

2.1.المعيار الثاني: وفقا للمصدر: طبقا لهذا المعيار يميز بين نوعين من التضخم [3]:

ـ التضخم المحلي: ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل داخلية لإقتصاد معين وفي مدة زمنية معينة ويتصل بمجموعة الإختلالات الهيكلية والوظيفية للنشاط الإقتصادي المحلي لذلك الإقتصاد.

ـ التضخم المستورد: ويظهر هذا النوع في إقتصاديات الدول النامية نتيجة إعتمادها على السلع المستوردة الإستهلاكية والإنتاجية على حد سواء، من أجل تنفيذ برامجها التنموية أو سد إحتياجاتها الغذائية.

3.1. **المعيار الثالث** : وفقا لتحكم السلطات النقدية : يمكن التمييز بين نوعين من التضخم وهما[4]:

ـ التضخم الظاهر : وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من دون تدخل السلطات النقدية، وذلك إستجابة لفائض الطلب.

ـ التضخم المكبوت: في هذا النوع من التضخم تتدخل الحكومة لمنع إرتفاع الأسعار عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون إرتفاع الأسعار، لاسيما للسلع

---

[1] Paterson,W.C. income, Employment and Economic Growth (New York:W.W, Norton and Co., Inc, 1967) p.384

[2] كاظم جاسم العيساوي، محمود حسين الوادي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، ط 1 ، 2000، ص 125.

[3] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 211.

[4] حسام على داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ط3، ص 163.

الإستهلاكية الأساسية في مدة معينة "خلال مدة الحروب" ومن هذه الضوابط التسعير الجبري نظام البطاقات ونظام التراخيص لبعض المواد الأولية.

ثانيا:البطالة

تعد ظاهرة البطالة من المشكلات التي تسعى كل من إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية إلى تحجيمها والحد منها، وتكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي إنتاجا ضائعا من السلع والخدمات وتعتبر البطالة من أكثر المشاكل الإقتصادية والإجتماعية تحديدا لإستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص.

ويمكن تعريف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولم يجدوه أو هي كما يراها البعض على أنها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة تظهر في اوقات الركود وتقل في أوقات الرواج[1].

1.أنواع البطالة: يمكن تقسيم البطالة الى عدة أنواع رئيسية:

1.1. **البطالة الإجبارية:**وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستوى الأجور السائدة والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه.

2.1. البطالة الإختيارية:وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة على الرغم من وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلين والأفراد الذين تركوا وظائفهم والتي كانوا يحصلون على أجور عالية فيها ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.

3.1. **البطالة الإحتكاكية:** ويشمل هذا النوع من البطالة الأفراد الذين هم دون عمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها على الرغم من وجود وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن ورودها أي أن

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد،مقدمة في الإقتصاد الكلي،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط1،2002، ص328.

البطالة الإحتكاكية تشير إلى أوقات الإنتظار دون عمل بحثاً عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعرف عليها بعد، لذا فإن اوقات البطالة الإحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل.[1]

4.1. **البطالة الهيكلية** : وهي البطالة التي تنشأ نتيجة حدوث تغيرات هيكلية للإقتصاد القومي وتظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال للتقدم في بعض القطاعات الإقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى مثل الإقبال المتزايد على تخصص الإدارة مثالا سيؤدي إلى فائض عرض سوق العمل هذا التخصص ما لم يتزايد الطلب بشكل مناسب ، مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة وتستمر البطالة الهيكلية لمدة أطول مقارنة مع البطالة الإحتكاكية.[2]

5.1. **البطالة الدورية:** يحدث هذا النوع من البطالة بسبب إنخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي بدوره يمثل إنخفاضا في الطلب على العمل أي عجز الإقتصاد القومي عن توفير فرص عمل للأيدي العاملة الراغبة في العمل التي تبحث عنه، وتتميز البطالة الدورية عن بقية الأنواع بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن ويزداد حجمها ومدتها كلما طالت حالة

الركود أو الكساد ويفترض ان تكون عادة بطالة إجبارية.[3]

ويمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع فرعية منها[4]:

6.1. **البطالة المقنعة أو المستترة:** ويقصد بها زيادة عدد العمال في قطاع معين عن الحد اللازم للكفاءة الإنتاجية وتؤدي هذه الزيادة إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل حتى تكون سالبة في بعض الأحيان.

7.1. **البطالة الكامنة** :يقصد بهذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل والذين يشغلون أنفسهم ظاهرا بعمل لا يدر دخلا، وفي الوقت نفسه لا يبحثون على أعمال منتجة مثل خريجي الجامعات الذين أتموا تعليمهم ولم يجدوا عملا بأجر مناسب إستأنفوا الدراسات العليا أو الأفراد الذين تركوا وظائفهم في سن قريب من سنا التقاعد، وهم ما زالوا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن في نظرهم أن أجور الوظيفة غير مناسبة وغير مجزية فيدعون أنهم يريدون الراحة في منازلهم أو إنشغالهم في أعمال لا تدر دخلا.

---

[1] علاء حامد ،فصيل النائلي،السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2000_2015)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد،2017،ص42.

[2] علاء حامد ،فصيل النائلي ،مرجع نفسه،ص43.

[3] محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004، ص 222.

[4] علاء حامد فيصل النائلي، المرجع السابق، ص 43.

8.1. **البطالة الموسمية:** وهي تلك البطالة التي تنجم عن التقلبات الموسمية في الطلب مثال ذلك البطالة بين المزارعين في غير مواسم الزراعة والحصاد والبطالة بين عمال مصانع الثلج والأيس كريم في فصل الشتاء.

ثالثا: ميزان المدفوعات:

1. الميزان: أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لبيئة معينة سواءا كانت مشروع فردي أو بيئة عامة أو حتى دولة في لحظة زمنية معينة عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول وخصوم أي من حقوق وديون.

2. **المدفوعات:** هي دفع نقود أي دفع نقدي مقابل شيء معين، ولا توجد مدفوعات نقدية بالنسبة لكل المعاملات الإقتصادية.[1]

أما معنى مصطلح ميزان المدفوعات فيشير إلى سجل إحصائي للمعاملات الإقتصادية الدولية سواء إستتبعت بدفع نقدي أم لا لإقتصاد معين في فترة معينة عادة سنة، حيث يبين ميزان المدفوعات نوع وقدر وقيمة السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للعالم الخارجي، وكذا التغيرات التي تطرأ على مستحقات هذه الدولة على العالم الخارجي (حقوقه) وعلى المطلوبات منه ديونه.

ويعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري،والخارجة من حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية.

بناء على ما تقدم يمكن إعتبار ميزان المدفوعات من أبرز أدوات التحليل الإقتصادي لتقييم الوضع المالي للدولة كونه يرصد كافة معاملاتها الخارجية خلال فترة زمنية محددة لا سيما هيكل الصادرات والواردات، ومن ثم فإن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالأخص في الميزان التجاري يعكس قوة الأداء الإقتصادي، ويدعم تسجيل معدلات نمو مرتفعة تسهم في إنعاش الإقتصاد ككل وتحقيق إستقراره الكلي[2].

[1] حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، 2016، ص 104.

[2] صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2013، ص 04.

رابعا: النمو الإقتصادي

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية أن نفرق بين نوعين من النمو هما: _**النمو الشامل:** الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي.

1. **النمو الكثيف:** يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة تصيب الفرد من هذا الناتج.[1]

كما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الإقتصادية.

ويعني النمو الإقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي.

فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ مما سبق أن معدل النمو الإقتصادي الحقيقي هو:

معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

إن النمو الإقتصادي لا يعبر عنه بالضرورة بما ينتج لكن بما هو قادر على إنتاجه فالنمو الإقتصادي يعني التغيير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة.[2]

[1] دحو محمد، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04 2019، ص 663.

[2] دحو محمد، مرجع سابق،ص 663.

2. أهمية النمو الإقتصادي:

_ زيادة الإستثمار والإنفاق الحكومي هذا من ناحية وزيادة إستخدام العملة الأجنبية من ناحية أخرى.

_ زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من خلال تكييف إستخدام التقنية أو زيادة تأهيل رأس المال البشري.

_ زيادة مدخلات عوامل النتاج من رأس المال أو العمالة، بمعنى إستثمار أموال أكثر وإستخدام أيدي عاملة أكثر.

_ زيادة رفاهية الشعب وتخدم القدرة المتزايدة على الإنتاج.[1]

[1] Joint economie cominitee ،congrès Of the united states stff report on employment ،growth and price level wachinton , 1960 ; p 03.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال ما سبق أن السياسة النقدية تعد إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، حيث تؤثر في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحسين قيمة العملة.

وتتخذ السياسة النقدية اتجاهين رئيسيين هما: السياسة النقدية الانكماشية التي تستخدم لمعالجة حالة التضخم، والسياسة النقدية التوسعية التي تستخدم لمعالجة حالة الركود، كما تتنوع أدواتها بين أدوات مباشرة مثل سياسة الائتمان الانتقائي، وتأطير الائتمان، وإقناع البنوك التجارية، وقيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، وأدوات غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، ومعدل إعادة الخصم.

ولنجاح هذه السياسة، يجب توفر عدة شروط، من بينها: تحديد الأهداف بدقة، اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الاختلالات النقدية، توفر نظام معلومات فعال، وتطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة.

وتعتمد الحكومة على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو حالة التوازن العام التي تسمح بالحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتكمن أهمية هذا الاستقرار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وحماية القوة الشرائية، وخفض معدلات البطالة، وتعزيز مكانة العملة الوطنية والاحتياطات الأجنبية.

ولتحقيق هذا الاستقرار، تعتمد الحكومة على مجموعة من السياسات، أهمها السياسة النقدية والمالية والتنظيمية والرقابية والسياسات الهيكلية، ولتتبع وقياس هذا الاستقرار تُستخدم مؤشرات رئيسية مثل التضخم، والبطالة، وميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2023/2015)

تمهيد:

تسعى السياسة النقدية بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة. ففي حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بتقليص عرض النقود ورفع أسعار الفائدة؛ أما في حالة الركود فيعمل على زيادة السيولة وتشجيع الاستثمار والاستهلاك، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين:

- **المبحث الأول** :مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2015-2023).
- **المبحث الثاني** :انعكاسات السياسة النقدية على المؤشرات والاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2018-2023).

المبحث الأول :مسار السياسة النقدية الجزائر للفترة (2015-2023)

نتناول في هذا المبحث السياسة النقدية في ظل القانون النقد والقرض وفي ظل القانون النقدي والمصرفي والأدوات النقدية المطبقة ، تطور المؤشرات النقدية .

المطلب الأول : السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90

أولا: القانون النقد والقرض 10/90 :

النص تشريعي يغطي عدة المجالات مثل النظام الأساسي للبنك المركزي ، المبادئ العامة للسياسة النقدية ، النظام الأساسي للبنوك والأنشطة التجارية للأجانب على الأراضي الوطنية . كما جاء هذا القانون لكي يحسن النظام القانوني القائم حيث إن السياسة الإقتصادية المصحوبة بالضرورة بإصلاح نقدي والمالي تثير مسألة قابلية الدينار للتحويل أم لا ، الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ، سوق الصرف الأجنبي ، تحركات رأس المال ، إدارة المدفوعات الخارجية والرقابة المالية ... إلخ .[1]

1.الدوافع القانون النقد والقرض 10/90 :

تتمثل مبرراته فيمايلي:

1.1.دوافع نقدية : فلقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر ، على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دور بفعالية وبما يسمح للسلطات النقدية بصرامة وأكثر إستقلالية.

2.1.دوافع إقتصادية : تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح إقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في جهاز المصرفي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الإقتصادية بفعالية ، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسين دوره في مجال الوساطة المالية كلما إنعكس ذلك إيجابيا على الوضع الإقتصادي بشكل عام .

[1] باهي موسى ، مطبوعة قانون النقد والقرض ،موجهو لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، جامعة قالمة ، 2023-2024 ،ص 55 .

3.1.دوافع تقنية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التكنولوجية التي حدثت في مجال التكنولوجيا الإعلام والإتصال وتوضيفها في مجال الصناعة المصرفية والتوسع في إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال المقاصة الإلكترونية ... إلخ .[1]

2.أهداف قانون النقد والقرض : فتنقسم إلى الأهداف الإقتصادية والأهداف النقدية والمالية :

1.2.الأهداف الإقتصادية :

_ وضع حد للتدخل الإداري في القطاع المالي ، أي أن البنوك والمؤسسات المالية لن تضطر بعد صدوره إلى تمويل مشاريع التنمية دون الإمتثال لقواعد الإدارة التحوطية .

_ يمسح بالإستثمارات الأجنبية بموجب المادة 183 من هذا القانون مع تحديد شروط هذا التمويل ، يجب أن تلبي إحتياجات الإقتصاد الوطني .

_ فتح هذا القانون المهنة المصرفية أمام رأس المال الخاص ، الوطني والأجنبي .

_ جاء هذا القانون كإطار تشريعي يدعم الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في ظل سياسة الإستقلالية التي كانت بدايتها عام 1988 .

_ إحلال إقتصاد السوق محل إقتصاد مدار إداريا .

_ البحث عن قدر أكبر من الإستقلالية للشركات العامة التي تحكمها القواعد التجارية .

_ إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر والحد من تدخل الدولة في الجانب التمويلي لاسيما تدخلها المباشر في نشاط المؤسسات المالية والمصرفية .

_ يهدف القانون إلى تحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، خاصة وأن في سنة 1990 كانت 65 % من أصول هذه البنوك غير مدرة العائد .

2.2.الأهداف النقدية والمالية :

يهدف هذا القانون من خلال دمجه في إطار التشريعي لتنفيذ الإصلاح الإقتصادي إلى إعادة تنظيم النظام النقدي والمالي وتنشيط برأس المال الداخلي والخارجي ويحدد عدة أهداف :

_ المشاركة في التطهير المالي الكلي للإقتصاد الوطني والخروج من دائرة الإختلالات المالية .

_ إعادة تأهيل البنك المركزي في صلاحياته الحقيقية في مجال السياسة النقدية والإئتمانية وسعر الصرف وتهيئة الظروف الإدارة حقيقية للعملة .

[1] بن علقمة مليكة ، محاضرات في قانون النقد والقرض موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي و المالي، جامعة سطيف 1 ،2021-2022 ،ص ص 56-57 .

_ إحالة إدارة النقد والقرض لمجلس النقد والقرض بدل من مجلس القرض الوطني السابق .

_ وضع قيود على سلف البنك المركزي إلى الخزينة العامة ، التي يؤسس لها مبدأ السداد الحتمي .

_ تنظيم المهنة المصرفية وتعزيز إبداع النظام المصرفي .

_ صيرفة الإقتصاد من خلال القواعد التحوطية للبنوك من خلال حماية المودعين وأيضا من خلال المساواة بين الجميع أمام المنتجات المصرفية المقدمة.

_ تنفيذ التنظيم التحوطي وخلق مركزية المخاطر .

_ إنشاء أدوات تنظيمية جديدة مثل نسب إدارة البنوك ، التلاعب في الشروط المصرفية وإدخال نظام معدل الإحتياطي الإلزامي ووضع سقوف إعادة التمويل البنوك .

_ تحسين تخصيص الموارد الداخلية والخارجية من إستعادة أليات السوق تدريجيا .

_ ديناميكية سوق النقد وتطوير سوق المالية .

_ إنشاء إطار مناسب لتشجيع وتعزيز تحركات رأس المال من الجزائر وإليها .

_ إمكانية عمل المؤسسات المصرفية الخاصة و/ أو الأجنبية على الأراضي الوطنية.[1]

3.محاور قانون النقد والقرض : يدور قانون النقد والقرض حول ثلاثة محاور أساسية :

_ يحدد وينفذ ويؤكد بين السلطات النقدية والدولة .

_ يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرص معا .

_ يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للإقتصاد .

_ لقد حدد السلطات مجموعة الأهداف الأساسية في القانون تتجلى فيما يلي :

_ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي وتكريس السلطة النقدية في إطار Bc .

_ توضيح المهمات المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية.

_ إبعاد TP عن التمويل وإعادة الإعتبار لدور البنك المركزي في تسير النقد والقرض .

_ إعادة تقييم العملة بما يخدم الإقتصاد الوطني (الإهتمام بقيمة الدينار الجزائري) .

_ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك يهدف تعبئة الإدخار .

ثانيا:أبعاد قانون النقد والقرض :

الإصلاح النقدي الذي صدر بموجب الأمر 90-10 المؤرخ في 1994/09/14 " قانون النقد والقرض " شملت جوانب إقتصادية ومالية ونقدية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] باهي موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 56-57 .

جدول رقم (01):أبعاد قانون النقد والقرض 90-10

الجوانب	الأهداف المرسومة
الإقتصادي	- تسهيل عملية إنتقال الإقتصاد نحو الإقتصاد السوق المالي وإرساء قواعد - إسترجاع الإندماج المالي ، التجاري والإقتصادي مع العالم - تنشيط الجهاز الإنتاجي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية
المالي	- القضاء على النظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية والتصخر - تطهير الحالة المالية للقطاع المالي بشكل خاص والقطاع الإقتصادي بشكل عام - تحكم الإختلالات المالية (العجوزات في الموازين الداخلية والخارجية) - تحرير الخزينة العمومية من أعباء تمويل الإقتصاد - تنويع مصادر تمويل الإقتصاد الوطني خاصة ما تعلق بالمؤسسات
النقدي	- توضيح المهمات المنوطة بالبنوك والمؤسسات كسلطات إشرافية أو أجهزة رقابية - إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية - إعادة تقييم العملة بما تخدم الإقتصاد الوطني والإهتمام بقيمة الدينار الجزائري - سماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية - إنشاء سوق نقدية وسوق مالية (بورصة)ذ - إيجاد مرونة نسبية في تحديد الفائدة من قبل البنوك

المصدر : باهي موسى ، مرجع سبق ذكره ،ص 58 -59 .

ثالثا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10 :

أهم ما جاء به القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ما يلي :

1.**الفصل بين دائرة النقدية والدائرة الحقيقية :** في قانون 90-10 أصبحت القرارات النقدية تتخذ إعتبار للسياسة النقدية وذلك إعتبار بـ :

- إسترجاع البنك المركزي سلطته النقدية وإعتلائه الهرم النقدي في الإقتصاد ، تنشيط السوق النقدية.

- إعادة تنظيم ألية منح القروض وفقا مبدأ المردودية إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعري الصرف والفائدة في تحديد سعر القروض .

2.الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الميزانية الدولة : مع صدور هذا القانون أصبح دور الخزينة خلافا ذلك الذي كانت عليه في فترة السابقة ، حيث لم تعد حرة في اللجوء إلى النك المركزي وتمويل عجزها إلا في حدود ما نصت عليه المادة رقم 78 من هذا القانون الذي يحدد نسبة 10 % من الإيرادات العادية للدولة في السنة المقبلة .

3.الفصل بين الدائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : منح هذا القانون 90-10 للبنوك تجارية والمؤسسات المالية عمليات لإقراض وتمويل دون سواها وبذلك فإن الخزينة العمومية يقتصر دورها في تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة .

4.إنشاء سلطة نقدية وحيدة :حدد هذا القانون وخول ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة تكلف بتسيير وضبط ومراقبة النظام النقدي والمالي ومسؤولة على السياسة النقدية وهو المجلس النقد والقرض "CMC"

5.وضع النظام البنكي على مستويين : ويقصد هذا التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية مستقلة وبين البنوك التجارية كمؤسسات مالية تمنح القروض .[1]

رابعا: إيجابيات القانون النقد والقرض 90-10 :

_ إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود والسياسة النقدية .

_ تأسيس نظام المصرفي ذو المستويين بعد أن كان مستوى واحد لأن الحدود بين الدائرة المصرفية والدارة الموازنتية كانت الوهمية.

_ أسهم هذا القانون في إبعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي .

_ أرجع البنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في إستقلالية تامة .

[1] عباس بوهيرة ، مطبوعة قانون النقد والقرض ، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس والسنة الأولى ماستر علوم اقتصادية جامعة غرداية، 2020-2021 ص ص 27-28 .

_ إعادة الإعتبار للبنوك كأعوان إقتصادية مستقلة .

_ وضع قيود على مدى تأثير السياسة الجبائية على النقد وذلك بعزل موازنة لدولة عن دائرة النقدية .

_ ألغي وسائل الدفع غير النقدية ،كما تمكن BA من إشراف على العمل المصرفي الجزائر .

_ توسيع النشاط المصرفي من خلال منح التراخيص لإنشاء مصارف خاصة ووطنية وأجنبية ، سعيا لتعبئة الإدخار الوطني.

_ رفع أسعار الفائدة المرتبطة بالودائع لأجل .

_ تمكين المصارف التجارية من القيام بعمليات واسعة لإعادة التمويل في ظل إنخفاض سعر إعادة الخصم Bc .

خامسا:السلبيات القانون النقد والقرض 90-10

_ منح صلاحيات واسعة Bc لم يؤخذ فيها بعين الإعتبار الإمكانيات التقنية والبشرية الكفيلة بإتمام المهمات المؤكلة للبنك.

_ لم يعالج القانون مشكلة تمويل الإقتصاد الوطني من العمق بل تناولها يشيء من السطحية .

_ ركز على تنويع المؤسسات العامة في مجال المصرفي ولم يركز على تحسين إدارة عمل المصارف القائمة حتى تتبوأ مكانتها الحقيقية .

_ القطاع المالي والمصرفي ظل يعاني إختلالات وتشوهات في أدائها المؤسساتي .

_ ضعف دور ووسائل الرقابة خاصة تلك التي يضطلع بها Bc الذي ينفرد بصلاحيات الكشف والتدقيق في الحسابات.

_ تجاوزات على صعيد ممارسة النشاط المصرفي سيما من طرف البنوك خاصة الحديثة ، كمنح قروض تفوق ربع موجوداتها الصافية ، مما يؤكد عدم خضوعها للرقابة الدورية .

_ عدم إستجابة النصوص التشريعية للقانون المصرفي للواقع الحقيقي وبقي النظام المالي التمويلي تسيير وفق التقاليد السابقة ، أي من خلا علاقة ثنائية بين المصارف العمومية والمؤسسات العمومية القائمة رغم وجود ما مصارف كانت بعيدة كل البعد عن مهمة تمويل الإستثمارات المختلفة .[1]

سادسا: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 90-10

في مطلع الألفية شهد الإقتصاد الجزائري تظاهرات جد مهمة ، أهمها الإرتفاع غير مسبوق لأسعار النفط منذ 2000 ما نعكس إيجابا على معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية ، تعززت بذلك

[1] باهي موسى ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 61-62 .

الوضعية المالية والنقدية للجزائر داخليا وخارجيا وبالرغم من التطور والتحسن الذي شهده النظام المصرفي الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 إلا لوحظ فيه بعض الإختلالات التي دفعت بالسلطات الجزائر إلى إجراء جملة من التعديلات من أجل التأثير على مسار السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد .

1.الأمر 01-01 الصادر 27 فيفري 2001 والمتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر : هو أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر كسلطة إدارية تصدر تنظيمات النقدية والمالية والمصرفية ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية وذلك لمنح إستقلالية أكبر للبنك المركزي .

2.الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض : لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن العشرين العديد من الفضائح المالية المتعلقة بإفلاس بعض البنوك خاصة (فضيحة بنك الخليفة وإفلاس البنك التجاري والصناعي) والتي كلفت الخزينة مبالغ باهظة وأثر بشكل كبير على أداء المنظومة المصرفية ككل وهو ما بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر بإعتباره السلطة النقدية ، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى محاولة إيجاد الحلول اللازمة والمواتية للخروج من هذه الأزمة المالية وما خلفته من زعزعة للثقة بين البنوك والعملاء .

لقد جاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 ليحاول تداول الثغرات التي ظلت مفتوحة في ظل قانوني 90-10 و01-01 ليعاد صياغة شبه كلية للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001 ، ليهدف هذا التعديل إلى :

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته .
- تعزيز الإتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي .
- توفير حماية أحسن للبنوك والمودعين .

وفي الإطار حد الأمر 03-11 بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة ، فمنح البنك الإستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية .[1]

[1] بودرة زهرة ، راضية مصداع ، توجهات السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 ،دراسة تحليلية مجلة تحليلية ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ،رقم 7 ،العدد 01 ، 2022/03/31 ،ص ص 500-501.

3.الأمر رقم 10-4 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض: نظرا لبروز إختلاف في السياسة النقدية المتبعة . جاء هذا التعديل لتعزيز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الإرساء القانوني للإستقرار المالي كمهمة أساسية لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة المخاطر . وتحقيق الإستقرار في الأسعار ، حيث أصبح البنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك المؤسسات المالية مما يسمح له بالكشف المبكر لنقاط الضعف . وفي هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال إختبارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية ، بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف من مستجدات البيئة المصرفية الدولية .

4.قانون 17-10 المؤرخ في أكتوبر 2017 جاء إقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض: بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والإنخفاض الكبير في الإيرادات إثر الأزمة النفطية 2014 ، ليتم التفكير في إيجاد بدائل تشريعية من أجل التحقيق من أعباء صندوق ضبط الإيرادات وإحتياطات الصرف وذلك من خلال السماح لبنك المركزي وفق أليات معينة ولمدة 5 سنوات من تمويل الخزينة العمومية إعتمادا على إصدارات النقدية ،و هو ما يطلق عليه "تمويل غير تقليدي " وهذا الإقتراح تم إعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 .

وقد عرف قانون النقد والقرض الجزائري غير تقليدي من الناحية القانونية على أنه "إجراء إستثنائي " حديث تقوم به الحكومة مقتن بغرض التسوية المالية العامة . كما ضمنته المادة 45 مكرر في القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والتي عرفته على أنه يقوم البنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي ، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار وتنفيذ هذه ألية لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية والإقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقتضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات الخزينة الدولة وتوازنات ميزان المدفوعات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2017) ،و قد حدد مرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس المتضمن ألية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي وحسب ما جاء في نص قانون 10/17 فتطبيق السياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر [1] تقوم على المبادئ التالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2017):

- سياسة إستثنائية ومحددة بفترة 5 سنوات حيث سبب ضغوط الأزمة النفطية البترولية على المداخيل الدولية الجزائرية سنة 2014 وقد تم تحديد فترة إعتماد 5 سنوات إلى أن يتم تدارك العجز في الميزانية الخزينة العمومية مما يتطلب إصلاح جذري للمنظومة الجبائية :

[1] بودبرة زهرة ،راضية مصداع ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 501-502.

_ شراء مباشرة للسندات الحكومية من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر) دون اللجوء إلى سوق ما بين البنوك بإعتباره بنك الحكومة وتقدم مقابلها نقود للخزينة أي تقديم دين للحكومة وتقدم مقابلها نقود للخزينة أي تقديم دين للحكومة في شكل إصدار نقود قانونية مقابل إستلامها لهذه السندات وتسمى هذه الديون تسبيقات الديون أو قروض الحكومية والتي تعتبر في الوقت الراهن من أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول .

_ سقف الإصدار النقدي أصبح محدد بقيمة معينة (10% من الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية سابقا) بل أصبحت محددة بقيمة العجز الذي يعاني منه الخزينة العمومية وبالتالي بهدف التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال خمس سنوات إلى تحقيق التوازنات المالية العامة من خلال توفير السيولة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر لتمويل نفقاتها ، تمويل العجز في الميزانية العامة ، وتمويل العام الداخلي وصندوق الإستثمار الوطني بشرط الإعتماد على الإصلاحات المالية والإقتصادية للحد من الإنعكاسات السلبية لهذا الإجراء .[1]

المطلب الثاني : السياسة النقدية في ظل القانون النقدي والمصرفي

عرف القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 عدة إختلالات مما أدى صدور قانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي لمعالجتها ، بالإضافة إلى الظروف السياسة والإقتصادية والصحية التي طالت الجزائر أدى ذلك القيام بعدة إصلاحات بداية بتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يواكب التطورات الإقتصادية.

أولا :دوافع القانون النقدي والمصرفي :

إن عدم إستجابة القانون 03-11 للتطورات والتحولات المختلفة في المجتمع أدى إلى تغيير نظرة المشروع عن طريق رسم إستراتيجية جديدة تتلاءم والأوضاع الجديدة في كافة المجالات ، السياسية ، الإقتصادية والقانونية يمكن إبراز أهم الدوافع في ما يلي :

1.الدافع السياسي : يدخل القانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية أجل تطوير النظام المصرفي والنقدي والذي يسعى إلى تعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع حيث جاء بعد مناقشة وتزكية عكس القوانين السابقة التي جاءت بأوامر رئاسية فنتج عن ذلك تعزيز الحوار والإهتمام بطموحات الشعب خاصة فيما يتعلق بمكاتب الصرف

[1] بودبوة زهرة ، راضية مصداع ،مرجع سبق ذكره ،ص 502 .

والإنفتاح على صيرفة الإسلامية ، كما يساهم في معالجة التدخلات الصادرة من السلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد .

2.الدافع الإقتصادي : أصبحت اليوم الدولة الجزائرية مؤمنة بإنفتاح السوق والحرية الإقتصادية اللذان يتطلبان التنويع في الإقتصاد الوطني حتى لا يبقى منحصرا في قطاع المحروقات ، فجاء القانون 23-09 لإصلاح القطاع النقدي والمصرفي ونظام الصرف من أجل تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية ،فصدر هذا القانون لمواكبة ما يحدث في الواقع وما وصلت إليه الدول المتقدمة في تطور إقتصادي تكنولوجي ومالي نتيجة للتطورات النقدية والمصرفية السائدة في العالم إهتم المشرع الجزائري بالعملة الرقمية وأمر بتطوير وسائل الدفع والإعتماد على التجارب الدولية في حل الأزمات وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة الإستقرار المالي والحث على تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية من أجل مساهمتها في الحركة الإقتصادية المستقبلية للبلاد . [1]

3.الدافع القانوني : تم صدور القانون 23-09 لمعالجة الإختلالات القانونية في القوانين السابقة فيما يتعلق بالجهاز النقدي والمصرفي خاصة مجال الصرف والذي كان محل إهتمام المواطنين والذي يشمل مكاتب الصرف . بالإضافة إلى نشاط المصرفي والمتمثل في الصيرفة إسلامية وإعطائها الطابع القانوني الخاص بها بسبب خصوصية العمليات بها .

كما اهتم هذا القانون بإفضاء الطابع والبعد القانوني لحكومة النظام البنكي وتعزيز وتوسيع صلاحية بنك الجزائر مع الإحتكام بالإستقلالية وبالإضافة إلى منح الأدوات القانونية اللازمة والفعالة للمجلس النقدي والمصرفي لتعزيز سلطته في إدارة وتسيير السياسة النقدية في الدولة بما يتماشى والتطورات في البيئة النقدية.

كما تناول هذا القانون ضرورة الإهتمام بالأزمات المصرفية التي تواجهها البنوك العامة في الجزائر وسد الثغرات القانونية فيها حتى لا يتم عرقلة النشاط الإقتصادي والمالي بإعتبار البنك العمود الفقري للإقتصاد الوطني .[2]

ثانيا :أهداف القاضي النقدي والمصرفي 23-09 :

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكبيرة للجزائر ، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد :

[1] بوسنة زينب ، مداخلة بعنوان دور النظام المصرفي الجديد في دعم إقتصاد الوطني ، جامعة الجزائر 1 ،ص ص 8-9

[2] بوسنة زينب ، مرجع سبق ذكره ،ص 9 .

_ التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي إستجابة للتحولات الإقتصادية والمالية العالمية ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي .

_ إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف .

_ العمل على تعزيز الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر .

_ العمل على زيادة تحفيز تمويل الإقتصاد الوطني .

_ يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة.

_ العمل على إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي .

_ يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية .

_ ويهدف إلى إطفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية ، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكييف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية .

_ يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره البنك الجزائر .[1]

ثالثا : مضمون قانون النقدي والمصرفي 23-09 :

يعتبر القانون 23-09 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990 ويمكن توضيح قانون المصرفي من خلال نقاط التالية :

1.**تغيير إسم القانون** : القانون لم يعد إسمه "قانون النقد والقرض " كما كان في القوانين السابقين أي القانون 90-10 لسنة 1990 والأمر رقم 03-11 لسنة 2003 وإنما أصبح "القانون النقدي والمصرفي "

2.**تعزيز إستقلالية البنك الجزائر وحوكمته** : يلاحظ أن القانون 23-09 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر ويقترح إعادة إعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ 5 سنوات ، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 90-10 ، الأمر الذي يعزز من إستقلالية البنك الجزائر ، كما حدد المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتكون من :

- ✓ المحافظ رئيسا
- ✓ نواب المحافظ

[1] رنان مختار ، جيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون قانون 23-09 ،جامعة الأغواط ، جزائر ،المجلد 6 ،العدد 1 ،30-10-2023 ،ص 287-289 .

- ✓ أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في مجاليين الإقتصادي والمالي.

أصبح بنك الجزائر ملزما بالإضافة من مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في إستقرار المالي المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر ، كما أكد القانون على الحرص بنك الجزائر على نظم وسائل الدفع ولقد تم تعزيز من خلال العمليات التالية :

_ العمليات على الذهب وتسيير إحتياطات الصرف .

_ عمليات السياسة النقدية ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات الصيرفة الإسلامية .

_ منح السيولة الإستعجالية ، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيز للأليات حفاظا على الإستقرار المصرفي ، من خلال منح السيولة الإستعجالية ، كملاذا أخير لبنك ذي ملامة يواجه ضغوط سيولة المؤقتة .

_ عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية ، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك المركزي إلى الخزينة العمومية في حدود 10 % من الإيرادات العادية للدولة خلال سنة السابقة .

3.توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي : يخول القانون إلى مجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحولات التي شهدها البيئة المصرفية إذ يوسعه صلاحياته إلى إعتماد الوسطاء المستقبلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع ويمكن أهم صلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي :

_ منتجات التوفير والقرض الجديدة وكذا الخدمات المصرفية .

_ إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها .

_ بالإضافة إلى معايير الإحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ، يتضح كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع .

_ قواعد السير الحسن وأخلاقيات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، الوسطاء المستقبلين ومكاتب الصرف ، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع .[1]

_ شروط إعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها التحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفيات إجرائه.

[1] زنان مختار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 289-290.

_ شروط إعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع ، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال وكذا كيفيات إجرائه وحماية زبائنهم وكذا المعايير المحاسبية التي تطبق عليهم .

4.تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية القانون 23-09 :قام بتحديد مفهوم وممارسة للصيرفة الإسلامية فقد حددها كما يلي :

تعتبر في مفهوم هذا القانون ، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية ، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطبقة للأحكام الشريعة الإسلامية .[1]

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية وعززها من خلال تعيين شخصية نحتار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة إسلامية ، كما أجبر القانون 23-09 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية مسبقا على شهادة المطبقة لميدان الشرعية الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية وموافقة بنك الجزائر .

5.توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية : لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي ، حيث أصبحت هي الوحيدة بالبث في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمته المتعلقة بالتعريض للمخاطر ، لاسيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها ، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه ويمكن للجنة أن تكلف بمهمة أي شخص يقع عليها إختيارها .

6.إستحداث لجنة الإستقرار المالي : تم إستحداث لجنة الإستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الإحترازية للكلية وإدارة الأزمات ، حيث تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجتها وإحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة ولقد حد مهامها في حالتين :

1.6.الحالة الأولى : المهام المتعلق بالمراقبة الإحترازية الكلية :

_ تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر بإستقرار النظام المالي في مجمله .

_ الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الإحترازية الكلية من طرف الفاعلين في نظام المالي .

_ إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته ، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية .

[1] زنان مختار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 289-290.

_ للسهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من أثارها .

_ وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها وضمان تنافسها ومتابعتها .

2.6.الحالة الثانية: المهام المتعلق في حالة حدوث أزمة مالية :

_ تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات لإقتصاد .

_ وضع إستراتيجية للخروج من الأزمة وإقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزنامة للإجراءات الواجب إتخاذها والأدوات الواجب إستخدامها للتخفيف من أثار الأزمة .

_ تنسيق الإجراءات التي تسمح بإستعادة الإستقرار المالي .[1]

7.إنشاء اللجنة الوطنية للدفع : جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية جدا ، إذا لا تتعدى 30 % حسب كثير من الخبراء ، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع لإستراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية ، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يلي :

_ متابعة تنفيذ التوجيهات الإستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين .

_ مراقبة تطور إستخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية .

_ مراقبة إستخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر .

_ متابعة الإبتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية .

_ إعداد مشروع تعيين الإستراتجية الوطنية لوسائل لدفع الكتابية .

8.رقمنة النشاط النقدي والمصرفي : لقد دعا هذا القانون رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يطوره ويصدره ويراقبه بنك الجزائر ، كما وسع من وسائل دفع لتشمل العملة الإلكترونية ، كما رخص البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصيب في إنفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجيا الحاصل ويعزز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلدنا .[2]

[1] رنان مختار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 290-291.

[2] رنان مختار ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 291-292.

رابعا : السياسة النقدية في القانون النقدي والمصرفي 23-09 :

_ يمكن بنك الجزائر ، ضمن الحدود ووفق الشروط المحددة من طرف المجلس نقدي والمصرفي من أجل تنفيذ سياسته النقدية .

_ أن يتدخل على مستوى السوق النقدية من خلال شراء أو البيع النهائيين ، ووضع أو أخذ تحت نظام الأمانة أو إقراض مستحقات وسندات قابلة للتفاوض محررة بالدينار .

_ القيام بعمليات قروض مكفولة بضمانات ملائمة من خلال رهن سندات الخزينة أو الذهب أو عملات أجنبية أو سندات عمومية وخاصة .

_ إلزام البنوك بتشكيل إحتياطات إلزامية لدى بنك الجزائر في شكل ودائع محصلة للفائدة بنسبة البنك الجزائر .

_ إستلام سيولة في شكل ودائع لأجل على بياض .

_ إصدار سندات الإقتراض وإعادة شراء سنداته على مستوى السوق النقدية ولا يخضع هذا الإصدار إلى الأحكام القانونية التي تنظم اللجوء العلني للإدخار .

_ إجراء عمليات مبادلة العملات لأغراض السياسة النقدية .

_ خصم سندات عمومية وإعادة خصم سندات خاصة ممثلة للقروض الموزعة محررة بالعملة الوطنية .

_ يتعهد المقرض تجاه بنك الجزائر بتسديد المبلغ الذي منح له في إطار هذه العمليات في الأجل المستحق .

_ يمكن لبنك المركزي أن يجري كل عملية خاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية كما يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات المصرفية المتعلقة على وجه الخصوص ، بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخصر عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر .

_ يتم تحديد قائمة العمليات على سندات العمومية المجراة من طرف بنك الجزائر وهذا طبقا لأهداف السياسة النقدية.

_ يحدد المجلس النقدي والمصرفي عن أنظمة الشروط والكيفيات التي تتم من خلالها العمليات المنصوص عليها من هذا القانون وكذا الأطراف المقابلة المؤهلة لهذه العمليات .[1]

[1] القانون رقم 23-09 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 25 يونيو 2023 ، ص 07.

المطلب الثالث :أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لتحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة مالية ، يتوفر بنك الجزائر على الأدوات السياسة النقدة التالية :

أولا : عمليات السوق المفتوحة :

تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمادرة من بنك الجزائر . يمكن هذه العمليات أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى اثنى عشر شهر (عمليات ذات فترات نضج أطوال).

تنقسم الأدوات التي تمكن إستعمالها ضمن أدوات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات :

_ عمليات التنازل المؤقت .

_ العمليات المسماة "النهائية " (شراء وبيع أوراق عمومية) .

إسترجاع السيولة على بياض .

_ عمليات السوق المفتوحة هي كالتالي :

1.عمليات إعادة التمويل الرئيسية : تلعب عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورا هاما في إدارة معدل الفائدة وكذا تسيير السيولة المصرفية وتعد العمليات الحالية للسيولة ذات تكرا وتاريخ إستحقاق أسبوعي وتمثل هذه العمليات قناة إعادة تمويل القطاع المصرفي الرئيسية .

2.عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل : هي العمليات الجالبة للسيولة ذات تكرار شهري يمتد إلى غاية اثني عشر شهرا. تهدف هذه العمليات إلى تزويد المصارف بإعادة تمويل إضافي على المدى الطويل .

3.عمليات الضبط الدقيق : تهدف عمليات الضبط الدقيق إلى تسيير وضعية السيولة في السوق وكذا إدارة معدلات الفائدة للتخفيف من تأثير التقلبات غير المتوقعة .

ويمكن أن تكون على شكل عمليات مساهمة بالسيولة أو سحبها ، حيث يكون تكرار ونضج هذه العمليات غير موحد.

4.العمليات الهيكلية : تعتبر العمليات الهيكلية عمليات جالبة للسيولة ذات تكرار منتظم أو غير منظم وبمدة تنازل غير موحدة . يتم إجراؤها عن طريق إعلانات عن مناقصات عادية ، يحق لجميع للمصارف المؤهلة المشاركة فيها .

ثانيا : التسهيلات الدائمة : تهدف التسهيلات الدائمة إلى تزويد أو سحب السيولة من المصارف لـ 24 ساعة وتتم هذه العمليات بمبادرة من المصارف على شكل .

1.تسهيلات القرض الهامشي : تسهيلة القرض الهامشي هي عملية يمكن للمصارف من خلالها أن يتحصل من بنك الجزائر ، مقابل تقديم أوراق مؤهلة ، على سيولة لـ 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا ، تم

تحديده من خلال تعليمة من قبل بنك الجزائر ، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية التي تمت زيادتها بهامش والمعلن عنها مسبقا .

2.تسهيلات الودائع المغلة للفائدة :تسهيلة الودائع المغلة للفائدة هي عملية إيداع مصرفي لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة ، تكافأ هذه الودائع بنسبة فائدة يحددها بنك الجزائر من خلال تعليمة ، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية منقوصة بهامش . لا يقدم أي ضمان للمقابل يكون مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعه في إطار تسهيلة الودائع المغلة للفائدة غير محدود .

تشكل هاتين التسهيلتين ممر نسبة الفائدة في سوق النقدية ، النظام رقم 2009-02 مؤرخ في 26 مايو سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها .

ثالثا : عمليات الخصم وإعادة الخصم والقروض :

يمكن بنك الجزائر أن يخصم السندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة ، وإعادة خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية وكذا عمليات التمويل ومنح التسبيقات والقروض في الحساب الجاري لصالح البنوك والمؤسسات المالية ، يجب ضمان هذه القروض برهون على سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية أو السندات العمومية والخاصة القابلة لعملية إعادة الخصم النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فبراير 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية ، المعدل والمتمم.

رابعا : الحد الأدنى للإحتياطات الإلزامية:

في إطار تنفيذ سياسته النقدية ، يلزم بنك الجزائر البنوك بتشكيل مبلغ من الإحتياطات الإلزامية على شكل ودائع في حساباتها الجارية المفتوحة في سجلاته ، يتم تكوين الإحتياطي الإلزامي للبنوك من مجموع الإستحقاقات المجمعة و/ أو المقترضة بالدينار والإستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية بإستثناء الإستحقاقات إزاء بنك الجزائر .تتراوح نسبة الاحتياطي اللاإلزامي بين 0 % إلى 15 %.

تعد فترة تكوين الإحتياطي الإلزامي بشهر واحد . وتبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر وتنتهي في يوم الرابع عشر من شهر التالي .

يمكن موجودات الإحتياطي الإلزامي أن تعطي عليها فائدة . لا يمكن أن تتجاوز نسبة الفائدة النسبة المتوسطة لعمليات إعادة تمويل بنك الجزائر . ويمكن أن تساوي هذه النسبة 0 %.

نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس سنة 2004 ، يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للإحتياطي الإلزامي .[1]

[1] أنظر الموقع الإلكتروني: https:// www.bank.of.algeria.dz تاريخ الإطلاع 2026/04/01 على الساعة 08:38.

المطلب الرابع : تطور المؤشرات النقدية (الكتلة النقدية)

تعلب الكتلة النقدية في معظم الإقتصاديات دورا هاما في تحديد الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات وتحديد الكتلة النقدية مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الإقتصادية حيث تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما لماله إنعكاسات على الإقتصاد بشكل عام ، وذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية لعرض النقود وتنظيم إصدار بما يتوافق والأهداف الكلية ، فيما فيها الجزائر التي تعطي الصلاحية لهذا الأخير بتنظيم إصداره .

أولا :مفهوم الكتلة النقدية :

هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة كذلك تعرف بأنها كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة وتعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمنشأت الإقتصادية والتي تتنوع أشكالها حسب درجة التطور الإقتصادي والإجتماعي وتطور العادات المصرفية للمجتمعات .

وتعتبر الكتلة النقدية إلتزاما أو دينا يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها وهذا إتجاه حائزيها من الأفراد والمنشأت وفي المقابل فهي تعتبر حق لهؤلاء على الدولة بما يمكنهم من الحصول على سلع والخدمات المتاحة وتنتمي المؤسسات المصدرة للكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي ممثلة في :

_ البنك المركزي أو المؤسسة الإصدار النقدي والذي يصدر النقد القانوني .

_ البنك التجاري والتي تصدر النقد الكتابي نقود الودائع .

_ وفي بعض الدول قد تصاف الخزينة العمومية إلى مؤسسات المصدر للنقد حيث يقوم بإصدار نقود التجربة (النقود المعدنية) وفي المقابل ينتمي حائر والنقد إلى القطاع الإقتصادي غير المصرفي . ممثلا أساسا في قطاع العائلات والمشروعات الإقتصادية الخاصة والعامة .[1]

ثانيا : مكونات الكتلة النقدية : وتشمل ما يلي :

1.المجمع M_1 : ويضم الموجودات التمويلية الحاصرة مباشرة للأنفاق وتعد القياس الأضيف والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة للتبادل ، وإن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على مقدار الإحتياطي الإلزامي الذي يحتفظ به البنوك القائمة ومتطلب الإحتياط على الودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم الإحتفاظ بها خارج النظام المصرفي .

[1] سيلي وسام ، محاضرات في مقياس نقدي وأسواق رأس المال ، موجهة لطلبة السنة ثانية علوم تسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،2022-2023 ،ص 19 .

2.المجمع M_2 :و يشير هذا المجمع إلى مفهوم واسع للسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضاف إليه الودائع لأجل في البنوك التجارية أي المجمع (M1) مضاف إليه الودائع لأجل .

3.المجمع M_3 : بالإضافة إلى الودائع الأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع أخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية : أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية .

4.المجمع M_4 :يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات ، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين.[1]

ثالثا :تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2015-2023) وهذا يكون من خلال جدول التالي

جدول رقم(02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2015-2023)

السنة	الكتلة النقدية	أشباه النقود	ودائع تحت الطلب
2015	13704.5	4443.3	5153.1
2016	13816.3	4409.3	4909.8
2017	14974.5	4708.5	5549.1
2018	166637	5232.6	6477.3
2019	16506.6	5531.4	5537.6
2020	17659.6	5718	5568.2
2021	20053.5	5943.6	6186.7
2022	229553	6494.6	6785.4
2023	23279.9	7616.5	6314.0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر .

[1] أمال بوسمينة ، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة ، 2000 -2017 ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ،العدد 2 ، 2020/04/23 ،ص ص 659-660.

1.تطور الكتلة النقدية من 2015 إلى 2020 :

1.1. **في سنتين بين 2015 و2016** لم تعرف الكتلة النقدية M_2 تزايدا فيما يخص المجمع النقدي M_1 الذي تقلص بـ 3.6 % في 2015 فقد سجل إرتفاع قدره 1.6 % في 2016 ولوحظ تقلص الودائع تحت طلب على مستوى المصارف (4.2 %) ولدى الخزينة العمومية (−24.6 %) أما فيما يتعلق بالسيولة شبه النقدية فقد انخفضت لكن بأقل حدة من إنخفاض الودائع تحت طلب أي بـ 0.81 % مقابل إرتفاع في سنة 2015 قدره 8.8 %.

2.1. سنتين 2017 و2018 :تزادت الكتلة نقدية M2 بـ 8.4 % مقارنة بالسنتين 2015 و2016 في سنة 2017 و11.1 %في سنة 2018 ، فقد لوحظ إرتفاع للودائع تحت طلب بـ 20.1 % في سنة 2017 بسبب ودائع شركة الوطنية للمحروقات وتسديد من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار) وقد عرفت ودائع تحت الطلب تراجع طفيف في سنة 2018 وبالنسبة للأشباه النقود لوحظ إرتفاع بمقدر 6.8 % في سنة 2017 وزاد إرتفاعها 11.9 % في سنة 2018 .

3.1.سنتين 2019−2020 :إنخفاظ الكتلة النقدية نسبا بمقدار (0.8 %) في سنة 2019 لكن في سنة 2020 إرتفع بنسبة 7.47 %منتقلة من 16506.63 مليار دينار في نهاية 2019 إلى 17740.01 مليار دينار في نهاية 2020 وكذلك نسبة بالنسبة للمجموع النقدي M_1 انتقل من (−3.7%) في سنة إلى إرتفاع 9.2 %في سنة 2020 ولقد سبب تراجع الودائع تحت الطلب لشركة الوطنية للمحروقات والتي تراجع ودائعها (−73.3 %) في سنة 2019 و(−46.1 %) في سنة 2020 إلى نمو سالب للودائع تحت الطلب (−19 %) في سنة 2019 متنقل إلى (−3.2 %) لسنة 2020 .

و قد عرف مجمع شبه النقود إرتفاعا طفيفا قدره 4.1 % في نهاية 2020 حيث بلغ 5756.5 مليار دينار مقابل 5531.44 مليار دينار في نهاية 2019 .

2.تطور الكتلة النقدية من 2021 إلى 2023 :

سجلت الكتلة النقدية M_2 نمو بنسبة 13.75 %سنة 2021 مقابل نمو بنسبة 6.99 % سنة 2020 منتقلة من 17659.64 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 20087.53 مليار دينار نهاية سنة 2021 ويعود هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى إرتفاع المجمع النقدي M_1 الذي زاد بنسبة 14.52 % سنة 2021 مقابل معدل نمو قدره 8.44 % سنة 2020 منتقلا من 11901.82 مليار دينار نهاية سنة 2020 إلى 13630.36 مليار دينار نهاية سنة 2021 .

وسجلت المتاحات شبه النقدية نمو قدره 12.15 حيث أنتقلت من 5757.82 إلى 6457.17 لسنة 2021 وإرتفاع في الودائع تحت طلب هو المكون النقدي الذي أدى بالكتلة النقدية M_2 إلى الإرتفاع بمساهمة بلغت حوالي 44.60 % سنة 2021 مقارنة سلبية بلغت (12.24 %) سنة 2020.

سجلت كتلة النقدية M_2 في النهاية عام 2023 نمو بنسبة 6.0 % حيث ارتفع من 22964.47 دينار نهاية عام 2022 إلى 24330.82 مليار دينار نهاية عام 2023 وتعود نسبة 68.7 من هذه الزيادة إلى زيادة في إجمالي M_1 الذي سجل نمو بنسبة 6.1 % في عام 2023 هو أقل بكثير من نموه البالغ 13.2 % في عام 2022 وبالتالي ارتفع إجمالي M_1 بمقدار 939.24 من 15379.54 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 16318.78 مليار دينار في نهاية العام 2023 ولوحظ ارتفاع شبه النقود في نهاية 2023 نسبة 5.6 % إلى 8012.03 مليار دينار مقارنة بـ 7584.93 مليار دينار في نهاية العام الماضي ، كما شهدت الفترة أخير نمو مستمر في الودائع تحت طلب وهذا ما يوحي بتحسن الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة والإنخفاض الكبير لقطاع المحروقات وإحتياج موجبة جائحة كورنا التي أدت إلى غلق المعاملات التجارية وإنخفاض في الإحتياطات النقدية الأجنبي وكذلك للإنتعاش كبير في قطاع المحروقات بسبب الأزمة الأوكرانية الروسية .

المبحث الثاني انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر للفترة 2023/2015

تعد السياسة النقدية إحدى أهم أدوات الضبط الاقتصادي الكلي، نظرا لدورها المباشر في التأثير على الاستقرار الاقتصادي بمختلف أبعاده، سواء تعلق الأمر بسوق العمل، أو المستوى العام للأسعار، أو التوازنات الخارجية، أو معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى دراسة انعكاسات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015–2023) على مجموعة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل تطور كل من معدلات البطالة والتضخم وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، وربطها بتوجهات السياسة النقدية المتبعة خلال هذه المرحلة.

كما يسعى هذا التحليل إلى إبراز مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في مواجهة الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكشف حدود تأثيرها في ظل الخصوصيات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، بما يسمح بتقييم شامل لدورها بين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر (2015-2023)

تعتبر العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة من أعقد العلاقات الاقتصادي، حيث تحاول السلطات النقدية موازنة معادلة "منحنى فيليبس" التي تقترح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة. في الجزائر، اتسمت هذه العلاقة بخصوصية شديدة نتيجة الارتباط بقطاع المحروقات.

أولا: البيانات الإحصائية وتطور الظاهرة

يستعرض الجدول التالي تطور البطالة بالتوازي مع توجهات السياسة النقدية (توسعية أو انكماشية):

جدول رقم (03): التفاعل بين معدلات البطالة والكتلة النقدية (2015-2023)

السنة	معدل البطالة (%)	معدل نمو الكتلة النقدية (M2)	التوجه النقدي السائد
2015	11.2	%0.5	بداية الحذر (صدمة النفط)
2016	10.5	%3.5	امتصاص الصدمة
2017	11.7	%10.2	توسعي (تمويل غير تقليدي)
2018	11.7	%6.5	استمرار التمويل غير التقليدي
2019	11.4	%0.8-	انكماشي (تغيير سياسي)
2020	12.5	%11.1	توسعي اضطراري (أزمة كورونا)
2021	12.7	%15.2	سيولة عالية
2022	12.0	%9.5	تعافي حذر
2023	11.8	%8.2	استهداف الاستقرار

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء(ONS) ، استطلاعات القوة العاملة والتشغيل، التقارير السنوية للفترة (2015-2023)

ثانيا:التحليل المعمق لأثر السياسة النقدية على البطالة

يمكن تقسيم التحليل إلى ثلاث فترات مفصلية تظهر كيف انعكست القرارات النقدية على سوق العمل:

1. فترة التمويل غير التقليدي (2017-2019): "محاولة الإنعاش النقدي"

في نهاية 2017، لجأت الجزائر لتعديل قانون النقد والقرض للسماح بالتمويل غير التقليدي. من الناحية النظرية، كان الهدف هو ضخ السيولة في الخزينة لتمويل الاستثمارات العمومية وبالتالي خلق مناصب شغل.

1.1.**التحليل:** نلاحظ أن البطالة لم تنخفض بشكل ملموس (بقيت فوق 11%). والسبب هو أن هذه الأموال وجهت لسد عجز الموازنة ودفع مستحقات شركات المقاولات لتفادي تسريح العمال، أي أنها كانت "**سياسة دفاعية**" حافظت على الوظائف الموجودة أكثر من خلقها لوظائف جديدة. القناة النقدية هنا كانت تعمل عبر الإنفاق العام وليس عبر القروض البنكية للقطاع الخاص.

2.1. فترة أزمة كورونا (2020-2021): "صد التدهور الحاد": عندما شلّت الجائحة النشاط الاقتصادي، تدخل بنك الجزائر عبر عدة أدوات:

2.خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي: من 10% إلى 2% بشكل تدريجي، مما حرر مئات المليارات للبنوك.

3.تخفيض سعر الفائدة التوجيهي: لتشجيع الاستثمار.

1.3.التحليل: رغم ارتفاع البطالة إلى 12.7%، إلا أن التحليل النقدي يشير إلى أن "تسييب السيولة" (Monetary Easing) مكن المؤسسات من الحصول على قروض استغلالية ميسرة وقام بجدولة ديونها. لولا هذا التدخل النقدي الكثيف، لكانت معدلات البطالة قد قفزت إلى مستويات تزيد عن 20% نتيجة توقف الدورة الاقتصادية. السياسة النقدية هنا لعبت دور "**الممتص للصدمات**" (Shock Absorber).

4. فترة التعافي والرقمنة (2022-2023): "ربط النقد بالقطاعات المنتجة"

بدأت السياسة النقدية تتجه نحو "الانتقائية" في منح الائتمان، مع التركيز على تمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع الاستثمارية في الفلاحة والصناعة.

1.4.التحليل: انخفاض البطالة إلى 11.8% في 2023 يعكس بداية نجاح التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الكلية. بنك الجزائر أصبح أكثر صرامة في مراقبة وجهة القروض، مما قلل من "القروض غير المنتجة" ووجه السيولة نحو مشاريع ذات كثافة عمالية عالية.

ثالثا: معوقات نجاح السياسة النقدية في خفض البطالة بالجزائر

رغم الجهود المبذولة، يظل أثر السياسة النقدية على البطالة محدوداً للأسباب التحليلية التالية:

1.**تصلب سوق العمل:** السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي، لكن سوق العمل في الجزائر يعاني من مشكلة "عرض" (عدم توافق التكوين مع متطلبات السوق)، وهو أمر لا يمكن للنقد معالجته.

2.ظاهرة الاكتناز: وجود كتلة نقدية ضخمة خارج المسار البنكي (السوق الموازي) يجعل قرارات بنك الجزائر (مثل تغيير سعر الفائدة) لا تصل إلى شريحة واسعة من المستثمرين في السوق غير الرسمي الذين يوظفون عمالة كبيرة.

3.هيمنة التمويل العمومي: لا يزال الاستثمار في الجزائر يعتمد بنسبة تفوق 70% على الإنفاق الحكومي، مما يجعل دور البنوك التجارية (والسياسة النقدية عبر القروض) دوراً ثانوياً في خلق مناصب الشغل مقارنة بالميزانية العامة للدولة.

4.الاستنتاج الجزئي:

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت **أداة استقرار** أكثر منها **أداة نمو وتوظيف.** لقد نجحت في منع انهيار سوق العمل خلال الأزمات، لكنها اصطدمت بالعوائق الهيكلية للاقتصاد الوطني التي حدت من قدرتها على خفض معدلات البطالة إلى ما دون رقمين (10%).

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر (2015-2023)

تعتبر السيطرة على التضخم التحدي الأكبر للسياسة النقدية، حيث وجدت السلطات النقدية نفسها أمام معادلة صعبة: كيفية الحفاظ على القوة الشرائية للدينار في ظل تراجع المداخيل النفطية وضرورة تمويل العجز.

أولا: رصد التطورات الإحصائية للتضخم والسيولة

يعرض الجدول التالي العلاقة التفاعلية بين كمية النقود المتداولة وارتفاع المستوى العام للأسعار:

جدول رقم (04): تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية (2015-2023)

السنة	معدل التضخم (%)	معدل نمو الكتلة النقدية (M2) بـ (%)
2015	4.8	% 0.5
2016	6.4	% 3.5
2017	5.6	% 10.2

2018	4.3	% 6.5
2019	2.0	% 0.8-
2020	2.4	% 11.1
2021	7.2	% 15.2
2022	9.3	% 9.5
2023	9.1	% 8.2

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (الظرف الاقتصادي والمالي) وبيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) للفترة الممتدة بين 2015 و2023.

أولا:التحليل النقدي لظاهرة التضخم (2015-2023)

يمكن تقسيم تحليل الأثر النقدي على التضخم في هذه الفترة إلى ثلاثة محاور تحليلية كبرى:

1.قراءة في "أحجية" التمويل غير التقليدي (2017-2019):

من الناحية النظرية، تؤدي زيادة الكتلة النقدية (طبع النقود) إلى انفجار تضخمي فوري. لكن الملاحظ في الجدول أن معدل التضخم انخفض من 5.6% في 2017 إلى 2.0% في 2019 رغم ضخ مبالغ ضخمة.

ـ التحليل: يفسر ذلك بأن الأموال المطبوعة لم تذهب مباشرة للاستهلاك (الأفراد)، بل وجهت لتسديد ديون داخلية لشركات عمومية وخزينة الدولة. كما أن حالة "الركود الاقتصادي" والحذر الاستهلاكي لدى المواطنين أدت إلى انخفاض سرعة دوران النقد (كما يظهر في الجدول)، مما امتص الأثر التضخمي مؤقتاً. السياسة النقدية هنا نجحت في تأجيل التضخم وليس إلغاءه.

2. التضخم المستورد وصدمة سعر الصرف (2021-2023):

شهدت هذه الفترة القفزة الكبرى للتضخم ليتجاوز عتبة 9%. التحليل النقدي يربط ذلك بآلية "انتقال أثر سعر الصرف" (Exchange Rate Pass-Through).

ـ التحليل: قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار واليورو للحد من استنزاف احتياطيات الصرف. وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة تزيد عن 70% على استيراد السلع الواسعة الاستهلاك والمواد الأولية، فإن انخفاض قيمة العملة انعكس مباشرة في شكل "تضخم مستورد". السياسة النقدية هنا استخدمت سعر الصرف كأداة توازنية للميزانية، لكنها ضحت بهدف "استقرار الأسعار" في المدى القصير.

3. فخ السيولة الفائضة في الجهاز المصرفي:

خلال عامي 2022 و2023، ارتفعت السيولة البنكية بشكل كبير نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات.

ـ التحليل: تدخل بنك الجزائر عبر أدواته غير المباشرة، حيث قام برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي لامتصاص السيولة الفائضة ومنع البنوك من التوسع المفرط في القروض الاستهلاكية التي تزيد من الطلب وبالتالي ترفع الأسعار. هذا التحليل يثبت أن التضخم في الجزائر مؤخراً هو "تضخم نقدي بامتياز" ناتج عن زيادة العرض النقدي مقابل عرض سلعي محدود وموجة تضخم عالمية.

ثانيا: فعالية أدوات السياسة النقدية في كبح التضخم

لتحليل مدى نجاح بنك الجزائر، يجب النظر في الأدوات المستخدمة:

1. **سعر الفائدة:** ظل سعر الفائدة التوجيهي منخفضاً نسبياً لتحفيز الاستثمار، مما حد من قدرته كأداة لكبح التضخم (لأن رفعه يرفع تكلفة الإنتاج).
2. **عمليات السوق المفتوحة:** لجأ البنك المركزي لامتصاص السيولة عبر استعادة السيولة من البنوك التجارية (الودائع الآجلة)، وهي خطوة تقنية قللت من حدة التضخم الذي كان من الممكن أن يصل لمرتبتين (أكثر من 10%).
3. **الرقابة على الصرف:** من خلال التحكم في منح العملة الصعبة للاستيراد، حاولت السلطة النقدية كبح الطلب على السلع الأجنبية، وهو ما خلق ضغطاً داخلياً على الأسعار بسبب نقص العرض.
4. **الاستنتاج**

نستنتج أن العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2015–2023) هي **علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد.** فبينما نجح البنك المركزي في استخدام النقد لتغطية العجز المالي في سنوات الأزمة، إلا أن تكلفة ذلك كانت "ضريبة تضخمية" ثقيلة تحملها المستهلك النهائي. إن التضخم الحالي هو نتاج تراكمي لسياسات نقدية توسعية سابقة، مضافاً إليها عوامل خارجية، مما يتطلب انتقالاً نحو سياسة نقدية أكثر صرامة تركز على استهداف التضخم (Inflation Targeting) كأولوية مطلقة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر (2015–2023)

يمثل ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للمعاملات الاقتصادية بين الجزائر وبقية العالم. خلال فترة الدراسة، واجه هذا الميزان ضغوطاً غير مسبوقة استوجبت تدخلات نقدية حاسمة للحفاظ على ملاءة الدولة المالية.

أولا: رصد وتحليل بيانات ميزان المدفوعات

يوضح الجدول أدناه التحولات الجذرية في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ومدى تأثر احتياطيات الصرف الأجنبي:

جدول رقم (05): وضعية ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف ومعدل نمو الكتلة النقدية (2015-2023)

السنة	الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (مليار دولار)	احتياطيات الصرف (مليار دولار)	معدل نمو الكتلة النقدية (M2) بـ (%)
2015	27.5-	144.1	% 0.5
2016	26.1-	114.1	% 3.5
2017	23.3-	97.3	% 10.2
2018	15.9-	79.8	% 6.5
2019	16.6-	62.8	% 0.8-
2020	16.5-	48.2	% 11.1
2021	1.5-	45.3	% 15.2
2022	11.8+	61.7	% 9.5
2023	6.5+	69.0	% 8.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، تقارير مجلس النقد والقرض حول "الظرف الاقتصادي والمالي"، سنوات مختلفة.

ثانيا:التحليل النقدي المعمق لانعكاسات السياسة النقدية

يمكن تقسيم تحليل أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات إلى ثلاث محطات تحليلية:

1.استنزاف الاحتياطيات وسياسة "الدفاع عن الاستقرار" (2015-2019):

عقب صدمة أسعار النفط، سجل ميزان المدفوعات عجزا هيكليا ضخما، هنا تدخلت السياسة النقدية عبر آلية "**الاستخدام المكثف لاحتياطيات الصرف**" لتمويل العجز في ميزان التجارة والخدمات.

_ التحليل: يلاحظ من الجدول أن الاحتياطيات تآكلت بأكثر من 80 مليار دولار في 4 سنوات. السياسة النقدية في هذه المرحلة كانت "سياسة تمويلية" بامتياز، حيث فضل بنك الجزائر التضحية بالاحتياطيات مقابل الحفاظ على استقرار اجتماعي وتفادي اللجوء للدين الخارجي.

2.إدارة سعر الصرف كأداة تعديلية (2020–2021):

مع وصول الاحتياطيات إلى مستويات حرجة (أقل من 50 مليار دولار)، لجأ بنك الجزائر إلى أداة "**الخفض التدريجي لقيمة الدينار**".

_ **التحليل:** التحليل النقدي يظهر أن خفض قيمة العملة كان يهدف لتقليص الطلب على الاستيراد (عبر رفع تكلفته بالدينار) وجعل الصادرات خارج المحروقات أكثر تنافسية. ورغم أن هذا الإجراء ساهم في تقليص عجز ميزان المدفوعات من –16.5 مليار دولار في 2020 إلى –1.5 مليار دولار في 2021، إلا أنه كان "تعديلاً نقدياً مؤلماً" أدى لرفع الأسعار محلياً.

3.مرحلة الانتعاش وإعادة بناء الملاءة (2022–2023):

شكل عام 2022 نقطة تحول كبرى بعودة ميزان المدفوعات لتحقيق فوائض معتبرة (+11.8 مليار دولار).

_ **التحليل:** في هذه المرحلة، تحولت وظيفة السياسة النقدية من "تمويل العجز" إلى "**إدارة الفائض**". قام بنك الجزائر بامتصاص تدفقات العملة الصعبة الناتجة عن صادرات المحروقات لتدعيم الاحتياطيات مجدداً (وصلت لـ 69 مليار دولار في 2023). كما تم تفعيل رقابة صارمة على تحويلات الأرباح للخارج وحركة رؤوس الأموال، مما عزز من وضعية "الحساب الرأسمالي والمالي" في ميزان المدفوعات.

4. فاعلية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة التجارية

لا يمكن فصل نتائج ميزان المدفوعات عن التنسيق النقدي–التجاري:

1.4.تغطية الواردات: بفضل السياسة النقدية الحذرة، استطاعت الجزائر الحفاظ على مستوى تغطية للواردات يزيد عن 18 شهراً في نهاية 2023، وهو مؤشر أمان نقدي ممتاز دولياً.

2.4.استقرار الديون: نجحت السياسة النقدية في تجنيب الجزائر "فخ المديونية الخارجية"، حيث تم تمويل كافة عجز ميزان المدفوعات في سنوات الأزمة داخلياً وعبر الاحتياطيات، مما أبقى ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الاستراتيجية (بدون ضغوط دائنين دوليين).

5.الاستنتاج

نخلص إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لعبت دور "**صمام الأمان**" لميزان المدفوعات خلال العقد الأخير. فمن خلال الإدارة المرنة لسعر الصرف والاستخدام العقلاني لاحتياطيات الصرف، تمكنت الجزائر من عبور أزمة انكماش المداخيل دون الانهيار المالي. ومع ذلك، يظل ميزان المدفوعات عرضة لتقلبات السوق الدولية، مما يفرض على السلطة النقدية الاستمرار في سياسة "تنويع الأصول" وتشجيع الصادرات خارج المحروقات لضمان استقرار خارجي مستدام بعيداً عن تقلبات أسعار الغاز والنفط.

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2023)

يعتبر النمو الاقتصادي المتغير التابع الذي يتأثر مباشرة بكلفة الائتمان وحجم السيولة في السوق. وقد واجهت الجزائر تحدي الانتقال من نمو مدفوع بالإنفاق العمومي إلى نمو مدفوع بالفعالية الاقتصادية، وهو مسار لعبت فيه السياسة النقدية دورا محوريا.

أولا: رصد تطور معدلات النمو والائتمان

يوضح الجدول التالي التلازم بين النمو الاقتصادي الحقيقي وحجم القروض الموجهة للاقتصاد:

جدول رقم (06): معدل النمو والائتمان الموجه للاقتصاد (2015-2023)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	حجم القروض الموجهة للاقتصاد (مليار دج)	نسبة نمو الائتمان السنوية
2015	3.7	7,120	%15.2
2016	3.2	8,025	%12.7
2017	1.3	9,150	%14.0
2018	1.4	10,240	%11.9
2019	1.0	10,890	%6.3
2020	5.1-	11,250	%3.3
2021	3.8	11,800	%4.9
2022	3.2	12,450	%5.5
2023	4.1	13,200	%6.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر، وفصل "النشاط الاقتصادي" بالديوان الوطني للإحصاء (ONS)، مع معالجة الطالب لبيانات الائتمان البنكي للفترة المدروسة.

ثانيا:التحليل النقدي لانعكاسات السياسة النقدية على النمو

يمكن تشريح أثر السياسة النقدية على النمو من خلال المحاور التالية:

1.قنوات انتقال أثر الائتمان (Credit Channel):

نلاحظ من الجدول أنه رغم زيادة حجم القروض الموجهة للاقتصاد بين 2015 و2019، إلا أن معدل النمو كان في تراجع مستمر (من 3.7% إلى 1.0%).

_ التحليل الفني: يشير هذا التناقض إلى "**ضعف كفاءة التخصيص الائتماني**". السياسة النقدية وفرت السيولة، لكن البنوك وجهت معظم القروض لتمويل نشاطات استيراد أو مشاريع عقارية ذات قيمة مضافة منخفضة، بدلاً من توجيهها للقطاع الصناعي والزراعي القادر على خلق نمو حقيقي. هذا ما يسمى في الأدبيات النقدية بـ "انكسار قناة الانتقال"، حيث لا يتحول التوسع النقدي إلى نمو عيني في الناتج المحلي.

2.مرونة السياسة النقدية خلال صدمة 2020:

سجلت الجزائر نموا سالبا حادا (−5.1%) بسبب الجائحة وتوقف سلاسل الإمداد.

_ التحليل الفني: تدخل بنك الجزائر هنا عبر "**التحفيز النقدي**" من خلال تخفيض سعر الفائدة التوجيهي وتسهيلات إعادة الخصم. هذا الإجراء النقدي كان يهدف إلى تقليل "تكلفة رأس المال" للمؤسسات، مما مكنها من البقاء في السوق (Survival) تمهيدا لمرحلة التعافي. لولا هذه المرونة النقدية، لكان الانكماش أعمق وأطول أمدا.

3.النمو المدفوع بالاستقرار السعري (2022−2023):

في عام 2023، سجل الاقتصاد نموا قويا بنسبة 4.1%.

_ التحليل الفني: يرجع هذا التحسن إلى توجه السياسة النقدية نحو "**الاستقرار الكلي**". عندما استعادت الدولة فوائضها المالية، قامت السياسة النقدية بتنظيم تدفقات السيولة نحو المشاريع الاستثمارية الكبرى (خاصة في قطاع المناجم والطاقة البديلة). التحليل يظهر أن استقرار سعر الصرف النسبي في هذه الفترة شجع المستثمرين على التخطيط طويل الأجل، مما رفع من معدل تكوين رأس المال الثابت وزاد من وتيرة النمو الاقتصادي.

ثالثا: معوقات السياسة النقدية في تحقيق نمو مستدام

رغم المجهودات المبذولة، تظل هناك فجوة بين الأهداف النقدية والنتائج المحققة بسبب:

1.ثنائية النظام المالي: وجود كتلة نقدية ضخمة خارج النظام المصرفي يحرم الاقتصاد من قنوات تمويل رسمية فعالة، ويضعف قدرة بنك الجزائر على التأثير في الاستثمار عبر سعر الفائدة.

2.ارتباط النمو بالصدمات الخارجية: لا يزال النمو الاقتصادي في الجزائر "نموا خارجيا" يرتبط بأسعار المحروقات أكثر من ارتباطه بفعالية السياسة النقدية المحلية، مما يجعل دور البنك المركزي دوراً "تعديلياً" أكثر منه "إنشائيا" للنمو.

3.الاستنتاج:

نخلص إلى أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015–2023) قد انتقلت من مرحلة "توفير السيولة بأي ثمن" لضمان استمرار النشاط الاقتصادي، إلى مرحلة "الانتقائية الائتمانية" لدعم النمو النوعي. إن الوصول إلى معدل نمو 4.1% في 2023 هو مؤشر إيجابي على نجاح التنسيق بين السياسة النقدية والتوجهات الجديدة للدولة الرامية لتنويع الاقتصاد. ومع ذلك، يظل التحدي القادم هو دمج الكتلة النقدية الموازية في القنوات الرسمية لتعظيم أثر السياسة النقدية على النمو المستدام خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض غلى السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90 بما فيه من تعديلات التي أجريت عليه وكذلك عن السياسة النقدية في ظل القانون النقدي والمصرفي 23_09 ، وبالالقانون النقدي والمصرفي 23_09 ، وبالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية مطبقة في الجرائد وكذا دراسة تطور الكتلة النقدية خلال فترة (2015_2023) وإنعكاسات السياسة النقدية على المؤشرات الإقتصادية نذكر أهمها البطالة،التضخم،ميزان المدفوعات ، النمو الإقتصادي للجزائر للفترة المذكورة أعلاه ،فأصبحت السياسة النقدية أثر بارز في تحقيق الإستقرار وذلك من خلال رفع في حجم النفقات ،لكن تبقى السياسة النقدية في حاجة إلى فعالية أكثر في تحقيق بعض أهداف كتشغيل والنمو الاقتصادي مرتفع والتوازن الخارجي لميزان المدفوعات فإرتبط هو الأخير بعوامل خارجية تتمثل أساسا في وضعية أسعار البترول في السوق العالمية.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2023)، يتضح أن السياسة النقدية شكلت أداة مركزية في إدارة التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحادة التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، والمتعلقة أساسا بتقلبات أسعار المحروقات، والأزمات العالمية، وعلى رأسها جائحة كورونا.

وقد أظهرت الدراسة أن بنك الجزائر اعتمد على مزيج من الأدوات التقليدية وغير التقليدية، مثل التحكم في الكتلة النقدية، وتعديل سعر الصرف، وإدارة الاحتياطات الإلزامية، إضافة إلى التمويل غير التقليدي خلال بعض الفترات، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

ومع ذلك، ورغم نجاح السياسة النقدية في تحقيق درجة من الاستقرار وتفادي الانهيارات الاقتصادية خلال الأزمات، إلا أن فعاليتها في تحقيق نمو اقتصادي قوي وخفض البطالة بشكل جذري بقيت محدودة بسبب القيود الهيكلية للاقتصاد الوطني، واعتماده الكبير على قطاع المحروقات وضعف التنويع الاقتصادي.

وعليه، يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت سياسة "استقرار واحتواء الأزمات" أكثر من كونها سياسة "تحفيز تنموي مستدام."

اختبار صحة الفرضيات

_ الفرضية الأولى: "تتحدد أهداف السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي".

أظهرت الدراسة أن السياسة النقدية في الجزائر استهدفت التحكم في التضخم، الحفاظ على استقرار الأسعار، دعم النمو الاقتصادي، الحد من آثار البطالة، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات واحتياطيات الصرف، وهي جميعها أهداف تصب في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، ولهذا فالفرضية الأولى صحيحة ومقبولة .

_ الفرضية الثانية: "تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في البطالة والتضخم وميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي".

اعتمدت الدراسة على هذه المؤشرات الأربعة لقياس مستوى الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2023)، كما بين التحليل أنها تعكس مختلف جوانب الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، ولهذا فالفرضية الثانية صحيحة ومقبولة .

_ **الفرضية الثالثة:** "تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر".

بينت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية ساهمت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم النسبي في التضخم، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، والحد من آثار الأزمات الاقتصادية، خاصة خلال فترتي التمويل غير التقليدي وجائحة كورون، غير أن فعاليتها ظلت محدودة في خفض البطالة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات، مما يجعل قبول هذه الفرضية قبولا جزئيا وليس مطلقا.

وعليه يمكن إجمال أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

_ شهدت الكتلة النقدية في الجزائر (M2) توسعا ملحوظا خلال الفترة 2015–2023، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية .

_ ساهمت السياسة النقدية التوسعية في الحفاظ على استقرار النظام المالي خلال صدمة انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا .

_ لم يكن لتوسع الكتلة النقدية أثر مباشر وقوي على خفض معدلات البطالة بسبب ضعف مرونة سوق العمل .

_ ارتبط التضخم خلال الفترة المدروسة بعوامل نقدية وخارجية، خاصة تقلبات سعر الصرف والتضخم المستورد .

_ لعبت السياسة النقدية دورا مهما في تحسين وضع ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع تحسن أسعار المحروقات .

_ ظل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي محدودًا بسبب ضعف قنوات انتقال الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية .

_ تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يقلل من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المستدام .

وبناء على ما سبق يمكن إقتراح جملة من التوصيات من أهمها:

_ ضرورة تعزيز استقلالية وفعالية بنك الجزائر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية .

_ تحسين قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، خاصة من خلال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

_ العمل على تقليص حجم الاقتصاد الموازي ودمج السيولة خارج النظام البنكي في الدورة الرسمية .

_ تبني سياسة نقدية أكثر استهدافًا للتضخم بدل الاعتماد على السياسات التوسعية في فترات طويلة .

_ تنسيق أكبر بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان فعالية أكبر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

_ تشجيع تنويع الاقتصاد الوطني لتقليل الاعتماد على المحروقات وبالتالي تقليل هشاشة الاستقرار الاقتصادي .

_ تطوير سوق مالية حقيقية تسمح بتمويل الاستثمار خارج القنوات البنكية التقليدية .

أما فيما يتعلق بآفاق هذه الدراسة فإنها تظل مفتوحة على عدة مسارات بحثية مستقبلية من شأنها:

_ دراسة أثر التحول الرقمي المالي (FinTech) على فعالية السياسة النقدية في الجزائر .

_ تحليل العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف في ظل نظام أكثر مرونة مستقبلا.

_ تقييم دور السياسة النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة .

_ دراسة أثر الاقتصاد الموازي على فعالية أدوات السياسة النقدية بشكل أكثر تعمقا .

_ مقارنة تجربة الجزائر مع دول نامية أخرى في إدارة السياسة النقدية خلال الأزمات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

1.القوانين

1) القانون رقم 23-09 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر في 25 يونيو 2023.

2. الكتب

1) إبراهيم متولي ،حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار السياسية في تعجيل النمو الإقتصادي،دار الفكر الجامعي، اللإإسكندرية،2011.

2) أحمد شعبان محمد علي، انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007.

3) بن قدور علي، يبرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي – الدار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

4) حسام على داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ط3.

5) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مسيلة، 2013.

6) زينب عرض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات المجلس الحقوقية، بيروت – لبنان، 2005.

7) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستجدات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007 272.

8) عبد الوهاب الأمين، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9) عمر صقر، العولمة والسياسات الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

10) عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الثانية، 2008.

11) كاظم جاسم العيساوي، محمود حسين الوادي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، ط 1 ، 2000.

12) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية " التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

13) مارك هورتون و أسماء الجنايني، عودة للأساسيات : ما هي السياسة المالية،المجلد46،العدد 2، يونيو 2009.

14) مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط1،2002.

15) محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشبابية، الوطن العربي، العدد 17، 2021.

16) محمد سلمان سلامة،الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

17) محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004.

18) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، الأردن،2006.

3.المقالات العلمية

1) أمال بوسمينة ، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة ، 2000 –2017 ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ،العدد 2 ، 2020/04/23.

2) بودبوة زهرة ، راضية مصداع ، توجهات السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90–10 ،دراسة تحليلية مجلة تحليلية ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ،رقم 7 ،العدد 01 ، 2022/03/31 .

3) دحو محمد، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04 2019.

4) رنان مختار ، جيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون قانون 09–23 .

5) كوشي ماثاي، عودة للأساسيات: ماهي السياسة النقدية مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009، المجلد 46 العدد 3.

6) مسعود دراوسي،مفهوم التوازن والإستقرار في الفكر الإقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الإقتصادي العام في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، المجلد 10، العدد01، جامعة الجزائر،2006.

7) مصطفى قسيمة، كمال فايدي، دور السياسة النقدية في تحقيق المالي في الجزائر للفترة 2000–2012، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، العدد 01، جوان 2012.

8) ميلود وعيل، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (200_2016)، مجلة التنمية الإقتصادية.

4.الرسائل والأطروحات

1.4.أطروحات الدكتوراه

1) آسيا عطل – دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم – مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022–2023.

2) حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، 2016.

2.4.رسائل الماجستير

1) إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وإقتصاد دولي جامعة بسكرة،2013.

2) بن الدين محمد أمين ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990 – 2009) – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود والمالية، كلية علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2010_2009.

3) صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة 2013.

4) علاء حامد ،فصيل النائلي،السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2000_2015)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد،2017.

3.4.مذكرات الماستر

1) غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرارالإقتصادي في الجزائر (1990_2014) دراسة قياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترأكاديمي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي،.2017

5.المداخلات

1) بوسنة زينب ، مداخلة بعنوان دور النظام المصرفي الجديد في دعم إقتصاد الوطني ، جامعة الجزائر 1

6.المحاضرات والمطبوعات

1) باهي موسى ، مطبوعة قانون النقد والقرض ،موجهو لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، جامعة قالمة ، 2023–2024.

2) بن علقمة مليكة ، محاضرات في قانون النقد والقرض موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي و المالي، جامعة سطيف 1 ،2021-2022.
3) زاهية ترام – محاضرات في الاقتصاد النقدي، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
4) سعدوني محمد، مطبوعة السياسة الاقتصادية الكلية موجه للطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة طاهري محمد بشار 2021-2022.
5) سيلي وسام ، محاضرات في مقياس نقدي وأسواق رأس المال ، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،2022-2023.
6) عادل فاطمة الزهراء – مطبوعة مدخل الاقتصاد النقدي – جامعة طاهري محمد بشار – 2019-2021.
7) عباس بوهيرة ، مطبوعة قانون النقد والقرض ، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس والسنة الأولى ماستر علوم اقتصادية جامعة غرداية، 2020-2021.

7.المواقع الإلكترونية

1) الموقع الإلكتروني: www.bank.of.algeria.dz https:// تاريخ الإطلاع 2026/04/01 على الساعة 08:38.
2) الموقع الإلكتروني http://lesdefinitions.fr/stabilite%20.(visite تاريخ الإطلاع 2026/04/03 على الساعة09:36.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Andrew D.CROCKETT, "Stabilisation policies in developing countries, some policy
2) Benzaroure Choukri, macroeconomic policies for structural adjustment policies, 2001, p3
3) Benzaroure Choukri, macroeconomic policies for structural adjustment policies, op. cit
4) considerations", IMF Staff Paper, Vol 28, March 1981, p 69.
5) Joint economie cominitee ،congrès Of the united states stff report on employment ،growth and price level wachinton , 1960 ; p 03.
6) Joseph Stiglitz Et Bruce Greenwald, Économie Monétaire: Un Nouveau Paradigme, ECONOMICA, Paris, 2005, p186.
7) Olivier Blanchard, Giovanni Dell'arricia & Paolo Mauro, "rethinking macroeconomic
8) Paterson,W.C. income, Employment and Economic Growth (New York:W.W, Norton and Co., Inc, 1967) p.384
9) policy", IMF staff position note spn/10/03, February 12, 2010. P 6.
10) Sur le site: www.mpra.ub.uni-munchen.de/14980. 10/01/2010.